الفجوات الائتمانية لتمويل المشروعات متناهيه الصغر: حاله جمهورية مصر العربية

د. أسامة وجدى وديع
شعبة إدارة الاعمال
الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام
جمهورية مصر العربية

د. حاتم محمد البنا
كلية العلوم الادارية
جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب
جمهورية مصر العربية

الملخص

تناول البحث الفجوات الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر في جمهورية مصر العربية، من خلال تبنى المنهج الوصفي التحليلي عبر تحليل كمي لكل من جانبي الطلب والعرض لهذا النمط من التمويل، إلى جانب تحليل وصفى لاتجاهات الأطراف ذات علاقة، وقد خلص البحث على مستوى الإطار التطبيقي كنتيجة لتحليل الفجوات الائتمانية لتمويل تلك المشروعات خلال الفترة 2016-2020 إلى تباين الفجوات الائتمانية من جانب العرض (الجمعيات الأهلية بفئاتها الثلاثة بجانب شركات التمويل متناهي الصغر)، وتباين الفجوات الائتمانية من جانب الطلب (تجاري/ زارعي/خدمي/ إنتاجي) سواء على مستوى عدد المستفيدين أو أرصدة الائتمان أو متوسط نصيب المستفيد الواحد عند مستوى معنوية 1%.

أما على مستوى الإطار الميداني والذي شمل عينة بلغت 386 مفردة، وقد خلص نتائج التحليل الاستدلالي إلى تباين اتجاهات الأطراف ذات العلاقة نحو أهمية معوقات التمويل متناهي الصغر، وكذلك الحال نحو اتجاهات تطوير ممارسات التمويل متناهي الصغر، وأخيرا اتجاهات نحو آليات الحد من الفجوة الائتمانية من جانب العرض عند مستوى معنوية (1%)، مقابل تماثل اتجاهات نحو آليات الحد من الفجوة الائتمانية من جانب الطلب. بذلك يتبين تعدد الفجوات الائتمانية لتمويل المشروعات متناهيه الصغر بجمهورية مصر العربية.

الكلمات المفتاحية: *التمويل متناهي الصغر، المشروعات متناهية الصغر، الفجوة الائتمانية، جمهورية مصر العربية.*

المقدمة

في تسعينيات القرن العشرين، شهدت مصر برنامج للإصلاح الاقتصادي، الذي شمل عدة محاور، فقد تعاطى المحور الأول من هذا البرنامج مع هدف توسيع قاعدة الملكية للشركات العامة، وهو ما عرف في مصر ببرنامج الخصخصة. للمزيد انظر: (عبد المتعال، 2001؛ صلاح الدين، 2014؛ راضي وبدران، 2017). إلى جانب محور ثان والذي تعاطى مع عمليات إعاده هيكلة لشركات قطاع الأعمال العام، خاصة فيما يتعلق بهيكل العمالة، وهو ما عرف في مصر ببرنامج المعاش المبكر (عناني، 2018). ثم تلى ذلك المحور الثالث، والذي تعاطى مع الخدمات المالية والمصرفية وما تضمنه من إصلاحات هيكلية في عديد من الجوانب التنظيمية خاصة فيما يتعلق باستقلالية البنك المركزي المصري، وسياسات منح الائتمان المصرفي إلى جانب مستويات الملاءة المالية للوحدات المصرفية المصرية (أبو العز،2020؛ علي، 2021). أما المحور الرابع فقد تعاطى مع الخدمات المالية غير المصرفية، حيث تجلى بظهور الهيئة العامة للرقابة المالية، والتي أصبحت الجهة الرقابية للعديد من الخدمات المالية غير المصرفية ومنها أسواق الأوراق المالية (البورصة المصرية)، والتأمين، والتخصيم، والتمويل العقاري، والتمويل الاستهلاكي، والتمويل متناهي الصغر، عبر دمج كلاً من هيئة سوق المال، والهيئة العامة للرقابة على التأمين، والهيئة العامة للتمويل العقاري.

ويقوم البرنامج على إعطاء مزيد من الدعم للقطاع لذلك كان الاهتمام بتقديم الدعم المستمر للقطاع الخاص، بالإضافة إلى دمج الاقتصاد غير الرسمي، وهو الأمر الذي تجلى من خلال سياسات الشمول المالي، مع توفير التمويل للمشروعات الخاصة على اختلاف تصنيفاتها.

* تم استلام البحث في فبراير 2022، وقبل للنشر في مارس 2022، وسيتم نشره في مارس 2025.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2022.119635.1201

بالرغم من خضوع عمليات التمويل متناهي الصغر لولاية الهيئة العامة للرقابة المالية، إلا أن جانبا من هذا التمويل يقدم عبر الوحدات المصرفية، فعمليات التمويل متناهي الصغر تشارك فيها العديد من الجهات تتضمن جهات مرخصة من قبل البنك المركزي المصري - أي الوحدات المصرفية - إلى جانب جهات مرخصة من قبل وزارة التضامن الاجتماعي - أي الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات التمويل متناهي الصغر - بالإضافة إلى جهات مرخصة من الهيئة العامة للرقابة المالية، أي الشركات الخاصة المرخصة لهذا الغرض.

لكن الاهتمام بالفئات المهمشة وغير الخاضعة لتغطية الخدمات المصرفية أو الاجتماعية لم يبدأ منذ تسعينيات القرن العشرين مع برنامج الإصلاح الاقتصادي سالف الذكر، بل سبقه أفراد وكيانات غير منظمة تقوم بعمليات التمويل متناهي الصغر، ثم بدأ ظهور الكيانات المنظمة وعلى رأسها بنك التسليف الزراعي المصري سنة 1930 ليقدم القروض للمزارعين المصريين ليحميهم من البنوك العقارية الأجنبية والمرابين، وفي 1976 تم تعديل اسمه إلى «البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي»، وفي 2016 تحول البنك إلى بنك قطاع عام يسمى «البنك الزراعي المصري» ليتخذ شكل شركة مساهمة مصرية مملوك رأس مالها بالكامل للدولة.

وفي المقابل من ذلك تأسس بنك ناصر الاجتماعي في 1971 ليقدم البنك منتجات ماليه وخدمات اجتماعيه لمحدودي الدخل والفئات الأكثر احتياجا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك الفئات، وهو الأمر الذي سبق جهود «محمد يونس» مؤسس بنك جرامين Grameen والذي يعرف باسم «بنك الفقراء»، حيث ظهرت تلك الجهود في النصف الثاني من السبعينات عوضًا عن ترخيص لذلك البنك رسميًا في 1983، وهو الأمر الذي يشير إلى الريادة المصرية في إنشاء ذلك النمط من مؤسسات التمويل ذات الطابع اجتماعى، وهو الأمر الذي استمر مع إنشاء «الصندوق الاجتماعي للتنمية» والذي تحول إلى «جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر– مشاريع مصر».

في ضوء ما سبق، قام البحث الحالي باستعراض عمليات التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية من خلال استخدام ثلاثة أطر، الأول «الإطار الفكري» والذي يسعى إلى تقديم المفاهيم والنظريات والنماذج الحاكمة لممارسات التمويل متناهي الصغر، أما الثاني هو «الإطار التطبيقي» من خلال تحليل نتائج عمليات المسح المستندي للبيانات المالية وغير المالية لذلك النمط من التمويل الصادرة عن الجهات الرقابية ذات العلاقة، بغاية تحليل واقع الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر في مصر من جانبي الطلب والعرض، وثالثًا وأخيرا فيتضمن «الإطار الميداني»، والذي يسعى إلى استعراض آراء جماعات المصالح ذات العلاقة بممارسات التمويل متناهي الصغر في بيئة الأعمال المصرية، والعمل على تقديم توصيات واقعية تتلاءم مع بيئة الأعمال المصرية، بما يحقق كل من هدفي الشمول المالي والتنمية المستدامة في الأجل الطويل.

ويشمل البحث إضافة لهذه المبحث الحالى (الإطار المنهجي) على أربعة مباحث أخرى تتضمن الإطار الفكري (المبحث الثاني)، والإطار الميداني (المبحث الثالث)، والإطار التطبيقي (المبحث الرابع)، وأخيرًا الخلاصة والنتائج والتوصيات (المبحث الخامس).

الدراسات السابقة

من خلال عمليات المسح المستندي للدراسات السابقة ذات العلاقة التي تناولت التمويل متناهي الصغر تبين للباحثين ثراء الفكر المالي سواء في محاور تلك الدراسات أو نطاق تطبيق اختبارها، ونعرض فيما يلى لأهم الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا النمط من التمويل في بعض دول الناشئة كمصر (Nisser et al., 2017; El Hadidi, 2018) وجنوب أفريقيا (Afrane, 2002; Hietalahti and Linden, 2006; Lerpold, 2012; Wagner and Motileng, 2019) والهند (Swain & Wallentin, 2009; Basargekar, 2010; Banerjee et. al., 2012; Mader, 2013) وغيرها من الدول، وهو الأمر الذي يدل على أهمية هذا النمط من التمويل.

1- النشأة التاريخية

تشير دراسة (Rashem and Abdullah, 2018) إلى أن ظهور مفهوم التمويل متناهي الصغر لأول مرة يرجع إلى النصف الثاني من القرن العشرين، حيث يهدف هذا النمط من التمويل لتخفيف من حدة الفقر، وقد كانت بداية ممارسات ذلك النمط من التمويل من خلال تقديم تمويل متناهي الصغير للمزارعين الفقراء. أما عن الريادة التاريخية في

تقديم هذا النمط من التمويل فان الأمر يرجع إلى الجمعيات الأهلية، عبر توفير تمويل للأفراد التي لا يمكنهم الحصول على الائتمان بصورة رسمية من المؤسسات المالية (Fischer and Sriram, 2002). وفي هذا الصدد عادة لا يكون الهدف الوحيد من عمليات التمويل متناهي الصغر في هذا الاتجاه - تدنية حدة الفقر- بل يهدف لتقديم خدمات أخرى مثل توجيه ريادة الأعمال تحت مسمى حاضنات الأعمال والتأمين وما إلى ذلك.

2- سمات التمويل متناهي الصغر

يعد التمويل متناهي الصغر أحد صور التمويل التي تم تطويرها بهدف تقديم الأموال لدعم المشروعات خاصة من الفئة ذات الحجم الصغير وما دون ذلك، حيث تشير دراسة كلا من (سعيد وطارق، 2018) إلى أن برامج التمويل متناهي الصغر تسهم في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ظل سمات تلك المشروعات والتي عادة ما تتضمن مجموعة محدودة من الأفراد وغالبا ما تنتمى لذات الأسرة، وهو الأمر الذي يولد صعوبات تواجهها عند الرغبة في الحصول على التمويل سواء كان لبدء المشروع متناهي الصغر أو لتوسع المشروع أو لتقنين وتوفيق أوضاع مشروع قائم بالفعل حتى يدخل مظلة الاقتصاد الرسمي.

في هذا الصدد تشير دراسة (Morduch, 1999) أن برامج التمويل متناهي الصغر تعد أحد الآليات المالية التي تعمل على التخفيف من حدة الفقر عبر نشر الخدمات المالية وتعمل على توفير الأموال لتلك الفئات عبر إقراض الأسر ذات الدخل المنخفض مع اقتران ذلك بمعدلات سداد مرتفعة، ويذكر أن بعض هذه القروض تقدم للمستفيدين من تلك الفئات دون الحاجة إلى ضمانات عينية، إلى جانب استخدام عقود الإقراض الجماعي ذات المسؤولية المشتركة بجانب الإقراض الفردي.

أما دراسة (Morduch, 2000) فتشير إلى وجود مزيج من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية تتضمنها ممارسات التمويل متناهي الصغر، كما تشير دراسة (Morduch, 1999) إلى أنه عادة لا يتم ترجمة معدلات السداد المرتفعة إلى أرباح من قبل الجهات المانحة لهذا النمط من التمويل. على جانب آخر تشير دراسة (Cull et al., 2009) إلى تغير في نمط الجهات المانحة للتمويل متناهي الصغر، من خلال التحول من نمط غير الهادف للربح وذات توجه الاجتماعي إلى نمط الهادف للربح. وبذلك أصبحت جهات التمويل متناهية الصغر لا تطبق نموذج أعمال موحد، فهناك من يطبق نموذج أعمال اجتماعي مقابل آخر يطبق نموذج أعمال استثماري، وهو الأمر الذي يفسر تباين أسعار الفائدة لهذا النمط من التمويل إلى جانب تباين معايير المنح أيضا، وهو ما يتفق مع تم الإشارة إليه من خلال دراسة (Woller et al., 1999).

3- التكنولوجيا المالية FinTech

قد كان هناك اهتمام متزايد من قبل الدراسات السابقة بمحور التكنولوجيا المالية باعتباره أحد مكونات نموذج الأعمال لجهات التمويل متناهي الصغر في القرن الواحد والعشرين، حيث تشير دراسة (Yue et al., 2019) والتي تناولت جهات التمويل متناهي الصغر في رومانيا - إحدى دول أوروبا الشرقية والعضو الحالي في الاتحاد الأوروبي - إلى أهمية التكنولوجيا المالية، حيث تمكن التكنولوجيا المالية FinTech المستفيدين الذين يتعذر عليهم الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية عبر المؤسسات المالية من خلال المنصات الرقمية ومن خلال شبكة المعلومات الدولية أو خدمات الهاتف المحمول، وهو ما يؤدي إلى توسع نطاق العملاء المحتملين للمؤسسات المالية غير المصرفية بصورة مرنة بالمناطق النائية، إلى جانب مساهمتها نحو تحقيق الشمول المالي.

من جانب آخر، تشير دراسة (Brown et al., 2013) أن العديد من المنتجات المالية يصعب على المستثمرين غير المتخصصين ماليًا فهمها. وهو الأمر الذي يعزى إلى انخفاض مستوى الوعي المالي لدى الكثيرين، مما يمثل عقبة أمام تحقيق العديد من غايات المجتمع المالي سواء اختص الأمر بالاستقرار المالي Financial Stability، أو الاستدامة المالية Financial Sustainability مرورًا بالشمول المالي Financial Inclusion، حيث يعد الشمول المالي أحد دعائم تحقيقهما من خلال نشر أدوات التكنولوجيا المالية كأساس لعمليات التحول الرقمي (Zetzsche et al., 2020)، وهو الأمر الذي يجده البحث الحالي ذا انطباق على ممارسات التمويل متناهي الصغر.

أما على مستوى الممارسات الرقابية، فتشير دراسة (Arner et al., 2016) بأن استخدام التكنولوجيا الرقابية على المؤسسات المالية وهو ما يعرف اصطلاحا بالإنجليزية بـ RegTech سواء من خلال التقارير الدورية أو من خلال عمليات الرقابية نحو مدى امتثال تلك المؤسسات للمعايير الرقابية والتنظيمية خاصة في مجال الرقابة التشغيلية، فإن التكنولوجيا الرقابية تعمل على تدنية التكاليف سواء على مستوى المؤسسة المالية أو على مستوى الجهات الرقابية والتنظيمية، حيث تمكنهم من وضع نظام يحد من نطاق ومستويات المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية، وبالتالي المساهمة في إدارتها بشكل أكثر كفاءة، وهو ما يساهم في تحقيق استقرار النظام المالي وهو ما يتوافق مع نتائج (Williams, 2013; Qamruzzaman and Wei, 2019).

4- **برامج ضمان القروض والتمويل متناهي الصغر**

تشير دراسة (مقابله، 2017ب) أنه في ظل الاهتمام المتزايد بدعم المشروعات متناهية الصغر حيث أضحت في مقدمة أولويات الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وعملت العديد من الدول النامية والمتقدمة على صياغة استراتيجيات لتنمية هذه المشروعات وتطويرها، عبر ما يعرف ببرامج ومؤسسات ضمان القروض، فالتجارب العالمية في مجال ضمان القروض أثبتت فعالية كبيرة في الحد من مشكلة التمويل التي تعاني منها المشروعات متناهية الصغر، وهو الأمر الذي تم إدراكه من قبل العديد من الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ظهور اثنى عشر برنامج لضمان القروض وتمويل متناهي الصغر في المنطقة العربية.

5- **الجهود الدولية لدعم المشروعات متناهية الصغر في مصر**

تشير دراسة (شوشه، 2013) أن المنظمات الدولية تدعم المشروعات متناهية الصغر من خلال توفير مزيج من خدمات تمويلية وغير تمويلية. حيث شهدت مصر دعم العديد من المنظمات الدولية منهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، ووكالة التنمية الكندية CIDA، والاتحاد الأوروبي EU، والجمعية الألمانية للتعاون الدولي GIZ، وبنك التنمية الألمانيKFW ، والوكالة اليابانية للتعاون JICA، والبنك الياباني للتعاون الدولي JBIC، والتعاون الإيطالي Italian Cooperation.

وأشارت الدراسة إلى أن معظم الخدمات غير التمويلية التي تقدم لمصر في إطار سياسة تخفيف الفقر من خلال مقدمي الخدمات سواء كان منظمات دولية أو جمعيات غير حكومية أو قطاع خاص عوضا عن دور بعض المؤسسات الحكومية، وبذلك يكون المتحكم في سوق الخدمات غير المالية في مصر جانب العرض، عوضا عن أن الجانب الاعظم من المنظمات الدولية تهتم بصياغة السياسات أكثر من اهتمامها بتنفيذ هذه السياسات، وجميع البيانات المتعلقة بتقديم الخدمات غير المالية مأخوذة من مانحين دوليين، مما يؤدي إلى المبالغة في إظهار الجوانب الإيجابية للبرامج التي تم تقديمها.

بالإضافة إلى المحاور السابقة، هناك محاور أخرى منها الأشكال والقواعد التنظيمية لعمليات التمويل متناهي الصغر (N'Guessan and Hartarska, 2021)، بالإضافة إلى علاقة ذلك النمط من التمويل مع تحقيق التنمية المستدامة (Hermes and Lensink, 2011).

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال الاستعراض السابق، يتبن للباحثين اهتمام الفكر المالي فيما يتعلق بالتمويل متناهي الصغر، حيث تعد عمليات التمويل متناهي الصغر أحد آليات تحقيق الشمول المالي، عوضًا عن آليات دعم الفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع في العديد من دول النامية، إلا أن هذا النمط من التمويل لم يحظ بالاهتمام الكافي في بيئة الأعمال المصرية - على حد علم الباحثان - ولا تزال هناك فجوة بحثية بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية، وهو الأمر الذي يتناوله البحث الحالي.

الدراسة الاستطلاعية:

شملت الدراسة الاستطلاعية لقاءات مع واحد وعشرين مفردة تتضمن تسع مفردات من العاملين بالجهات المانحة، مقابل تسع مفردات من المستفيدين من ذلك النمط من التمويل، وأخيرًا ثلاث مفردات من العاملين في الجهات التنظيمية (جهاز تنمية المشروعات) والجهات الرقابية (هيئة الرقابة المالية)، وعدد من الأكاديميين المتخصصين في التمويل، وقد خلصت المقابلات إلى ما يلى:

1- اشارت الجهات التنظيمية والرقابية إلى جاذبية القطاع التمويل متناهي الصغر من جانب العرض، سواء من جانب الجهات الهادفة للربح أو غير الهادفة، ويمكن التدليل على ذلك في ضوء جهود الدولة المصرية لدعم هذا النمط من التمويل على مستوى المؤسسات المالية سواء المصرفية أو غير المصرفية، إلى جانب ارتفاع طلبات الحصول على الترخيص الجديد أو توفيق الأوضاع لكيانات قائمة ولكنها غير مرخصة.

2- أشارت الجهات المانحة للتمويل متناهي الصغر إلى العديد من المعوقات التي تعانى منها عمليات التمويل متناهي الصغر في مصر، حيث يعد انخفاض الوعي المالي، إلى جانب تدنى المستوى التعليم لدى المستفيدين، عوضا على تباين الأغراض الحقيقية لاستخدام التمويل عما تم التصريح به من جانب المستفيدين (الخداع الائتمانى من جانب العميل) أهم المعوقات في هذا الصدد.

3- من خلال المقابلات الشخصية مع العاملين بالجهات المانحة للتمويل متناهي الصغر، وجد الباحثان بالإضافة إلى تعدد الجهات المانحة، تبين وجود تباين في مدى اهتمام تلك الجهات بتوفير هذا النمط من التمويل، حيث جاءت الوحدات المصرفية في أقل مستويات الاهتمام مقابل أقصاها لدى الجهات المرخصة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

4- من خلال المقابلات الشخصية مع المستفيدين الحاليين، من عمليات التمويل متناهي الصغر، تبين للباحثين ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات لدى عملاء هذا القطاع نحو هذا النمط من التمويل، خاصة فيما يتعلق بالجهات المانحة - سواء على أساس نطاق الجمهورية أو نطاق المجتمع المحلي - إلى جانب مصاعب الحصول على هذا النمط من التمويل، بالإضافة إلى أسلوب التعاقد للحصول علية وأسعار العائد ومصروفات الأخرى ذات العلاقة.

5- من خلال المقابلات الشخصية مع الأكاديميين والمتخصصين، والمستهدفين من عمليات التمويل متناهي الصغر، تبين للباحثين تأثير لمستوى التعليم (فوق الجامعي، والجامعي، والمتوسط، ودون المتوسط) على مدى إدراك المستفيدين الحاليين والمستهدفين لأهمية ودور التمويل متناهي الصغر في رفع مستوى معيشتهم عوضا عن تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تبين للباحثين علاقة طردية لهذا الأمر.

مشكلة الدراسة

أولت الحكومة اهتمامًا كبيرًا بسياسات الشمول المالي، بجانب برامج التمويل غير التقليدية، خاصة التمويل متناهي الصغر، باعتباره آليه مزدوجة التأثير على تحفيز المشروعات الصغيرة، ومن ثم التأثير إيجابًا على مستويات دخل المستفيدين المستهدفين وداعمة لنشر الخدمات المالية، وجذب الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.

إلا أنه قد تبين من خلال الدراسة الاستطلاعية، والدراسات السابقة، أن هناك تعدد في الجهات المقدمة لهذا النمط من التمويل، فبعضها مؤسسات مالية مصرفية، وحاصلة على ترخيص من البنك المركزي المصري، بينما هناك مؤسسات أهلية تمثل المجتمع المدني، وحاصلة على ترخيص من وزارة الشئون الاجتماعية، وأخيرًا مؤسسات مالية غير مصرفية حاصلة على ترخيص من هيئة الرقابة المالية.

وطبقاً لبيانات الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يتكون هيكل هذا القطاع - قطاع التمويل متناهي الصغر- كما هو موضح بالشكل رقم (1).

من خلال الشكل رقم (1) يتبن ان الجانب الأعظم من المؤسسات العاملة على منح التمويل متناهي الصغر هي الجهات المرخصة من وزارة التضامن الاجتماعي بما يزيد عن 98% من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع، مقابل 1% تقريبا لكل المؤسسات المرخصة من الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود فجوة ائتمانية في جانب عرض التمويل متناهي الصغر.

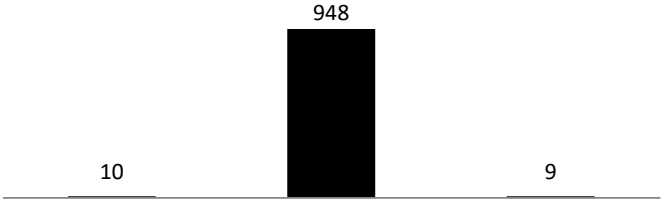

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على بيانات الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

شكل رقم (1): عدد المؤسسات العاملة في قطاع التمويل متناهي الصغر بنهاية سبتمبر 2019

أما على مستوى جانب طلب التمويل متناهي الصغر، شهدت عمليات التمويل متناهي الصغر تحولات في أعداد المستفيدين، فخلال عام 2020، شهدت مؤسسات التمويل المرخصة من وزارة التضامن الاجتماعي من الجمعيات الأهلية انخفاضات في أعداد المستفيدين في كافة تصنيفاتها الفرعية (أ)، (ب)،(ج) بمعدلات (2,01%)، (26,37%)، (8,59%) على التوالي، مقابل ارتفاع في أعداد المستفيدين من عمليات التمويل متناهي الصغر لدى مؤسسات التمويل المرخصة من الهيئة العامة للرقابة المالية بمقدار (11,6%)، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود ديناميكية فجوات الائتمانية في جانب الطلب على التمويل متناهي الصغر، وبذلك يظهر للبحث التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيس الأول: هل يوجد اختلاف لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر في جمهورية مصر العربية؟

وفي سبيل الإجابة على هذا التساؤل تم اشتقاق عدد من الفروض الفرعية في ضوء تعدد أساليب قياس تلك الفجوات، على النحو المبين في التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل يوجد اختلاف لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية طبقا لعدد المستفيدين؟
2- هل يوجد اختلاف لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية طبقا لأرصدة الائتمان؟
3- هل يوجد اختلاف لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط رصيد الائتمان للمستفيد؟
4- هل يوجد اختلاف لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب في جمهورية مصر العربية طبقا لعدد المستفيدين؟
5- هل يوجد اختلاف لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية طبقا لأرصدة الائتمان؟
6- هل يوجد اختلاف لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب في جمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط رصيد الائتمان للمستفيد؟

التساؤل الرئيس الثاني: هل يوجد اختلاف بين اتجاهات الأطراف ذات العلاقة نحو ممارسات التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية؟

وفي سبيل الإجابة على هذا التساؤل تم اشتقاق عدد من التساؤلات الفرعية في ضوء تعدد جوانب ممارسات التمويل متناهي الصغر، على النحو المبين في التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل يوجد اختلاف لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو أهمية معوقات التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية؟
2- هل يوجد اختلاف لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو أهمية اتجاهات تطوير ممارسات التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية؟
3- هل يوجد اختلاف لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو آليات الحد من الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب في جمهورية مصر العربية؟
4- هل يوجد اختلاف لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو آليات الحد من الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية؟

فروض البحث

في ضوء طبيعة المشكلة، وطبقا لنتائج الدراسات السابقة والتي تشير إلى وجود فجوة ائتمانية طبقا لنوع جنس المستفيد (ذكر/ أنثى) ونمط التمويل (فردي/ جماعي) ليس على المستوى المحلى فقط وإنما الإقليمي أيضا وهو الأمر الذي تم رصده في الدراسات العربية (الحموري، 2017؛ الصويلح، 2021) والأجنبية (Corsi et al., 2006; Nisser et al., 2017)

وهو الأمر الذي دفع الباحثان إلى استشراف مناطق جديده لقياس الفجوات الائتمانية وذلك في ضوء ما تضمنتها التساؤلات البحثية، وبذلك تمت صياغة الفروض على النحو التالي:

الفرض الرئيس الأول: لا يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من في جمهورية مصر العربية.

وفي سبيل اختبار هذا الفرض تم اشتقاق عدد من الفروض الفرعية في ضوء تعدد أساليب قياس تلك الفجوات، على النحو المبين في الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الفرعي الأول: لا يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية طبقا لعدد المستفيدين.
- الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية طبقا لأرصدة الائتمان.
- الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط رصيد الائتمان للمستفيد.
- الفرض الفرعي الرابع: لا يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب في جمهورية مصر العربية طبقا لعدد المستفيدين.
- الفرض الفرعي الخامس: لا يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية طبقا لأرصدة الائتمان.
- الفرض الفرعي السادس: لا يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب في جمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط رصيد الائتمان للمستفيد.

الفرض الرئيس الثاني: لا يوجد اختلاف معنوي لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو ممارسات التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية

وفي سبيل اختبار هذا الفرض تم اشتقاق عدد من الفروض الفرعية في ضوء تعدد جوانب ممارسات التمويل متناهي الصغر، على النحو المبين في الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الفرعي السابع: لا يوجد اختلاف معنوي لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو أهمية معوقات التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية
- الفرض الفرعي الثامن: لا يوجد اختلاف معنوي لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو أهمية اتجاهات تطوير ممارسات التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية.
- الفرض الفرعي التاسع: لا يوجد اختلاف معنوي لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو آليات الحد من الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب في جمهورية مصر العربية.
- الفرض الفرعي العاشر: لا يوجد اختلاف معنوي لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو آليات الحد من الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية.

أهداف البحث

يمكن استعراض أهداف البحث على النحو التالي:

- استعراض مفهوم التمويل متناهي الصغر، وتحديد الغرض منه، وأهم السمات التي يتميز بها عن باقي الأنماط الأخرى من التمويل.
- تحليل الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض طبقا للجهات المقدمة لهذا التمويل.
- تحليل الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب طبقا للمستفيدين من هذا النمط من التمويل.
- تحليل اتجاهات الأطراف ذات العلاقة نحو معوقات التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية، وسبل

تطوير ممارسات هذا النمط من التمويل للتغلب على الفجوات الائتمانية للتمويل المشروعات متناهية الصغر بجهورية مصر العربية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في بعدين رئيسين هما، الأهمية العلمية مقابل الأهمية العملية، ففي ظل الأهمية العلمية قدّم البحث استعراض لمفهوم التمويل متناهي الصغر، مع تحديد أهم أوجه التباين بين هذا النمط من التمويل مع أنماط التمويل الأخرى، أما في ظل الأهمية العملية قد تناول البحث بالتحليل الفجوات الائتمانية للتمويل متناهي الصغر لكل من جانب العرض (الجهات المقدمة لهذا النمط من التمويل) وجانب الطلب (المستفيدين من هذا النمط من التمويل).

منهجية وأسلوب البحث

أعتمد البحث الحالي على المدخل الوصفي التحليلي Analytical Descriptive، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب التالية:

1- اسلوب البحث المكتبي، وذلك بهدف التوصل إلى التعريفات والمبادئ والنماذج المختلفة الخاصة بالتمويل متناهي الصغر.

2- أسلوب البحث التطبيقي (التحليل الكمى)، وذلك من خلال الاطلاع على البيانات المحصلة من التقارير الجهات الرقابية ذات العلاقة، بهدف معالجة تلك البيانات بالأساليب الكمية المناسبة كإطار لتحديد مدى قبول أو رفض فروض الدراسة والتوصل إلى نتائج وتوصيات من نتاج عمليات الاستدلال الإحصائي.

3- أسلوب البحث الميدانى (تحليل الاتجاهات)، وذلك من خلال تجميع البيانات الأولية من مفردات ذات العلاقة بالتمويل متناهي الصغر، بهدف معالجة تلك البيانات بالأساليب الكمية المناسبة كإطار لتحديد مدى قبول أو رفض فروض الدراسة والتوصل إلى نتائج وتوصيات من نتاج عمليات الاستدلال الإحصائي.

مصادروأساليب جمع البيانات

اعتمد البحث على أسلوبي المسح المستندي للتقارير الصادرة من الجهات الرقابية إلى جانب أسلوب قياس اتجاهات لمفردات مجتمع البحث من الجهات المقدمة لتمويل متناهي الصغر إضافة إلى المستفيدين من هذا النمط من التمويل، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة.

الأساليب الإحصائية

قام الباحثان بتطبيق الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات المتصلة بمشكلة البحث وذلك باستخدام كل أساليب إحصائية الاعتمادية Reliability، الوصفية Descriptive، إلى جانب الأساليب الاستدلالية Inferential.

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع البحث في جانبي الطلب والعرض لعمليات التمويل متناهي الصغر. وتشمل العينة الإطار التطبيقي على الجهات المقدمة للتمويل متناهي الصغر المرخصة من وزارة الشئون الاجتماعية (الجمعيات الأهلية) وهيئة الرقابة المالية (المؤسسات المالية غير المصرفية) مع عدم تناول الجهات المرخصة من البنك المركزي المصري (المؤسسات المصرفية) في ضوء عدم توافر البيانات ذات العلاقة.

أما على مستوى الإطار الميداني، فتشمل مفردات العينة على كفاءة أنواع الجهات المقدمة لتمويل متناهي الصغر، عوضا عن المستفيدين من هذا النمط من التمويل إلى جانب باقى أطراف ذات العلاقة من الجهات التنظيمية أو الرقابية أو المساندة.

الإطار الفكري

مقدمة

يتناول المبحث الحالي الإطار الفكر لتمويل متناهي الصغر، من خلال استعراض الركائز الفكرية لكل من نشأة ومفهوم وأهمية وخصائص هذا النمط من التمويل، عوضا عن تحليل المعوقات والعقبات التي تحول دون تقديم التمويل متناهي الصغر بفاعلية.

نشأة التمويل متناهي الصغر

تعرضت فئات محدودى الدخل خاصة من صغار المزارعين والحرفيين إلى العديد من صور استغلال الحاجة من جانب البنوك الأجنبية والمرابين لتوفير التمويل لإتمام أعمالهم، إلا أن هذا أمر قد لقي رفضا من العديد من أطراف المجتمع، مما أدى إلى تنظيم جهود الكثيرين للحد من هذه المظاهر غير الأخلاقية بإنشاء جمعيات أهلية تعمل على توفير الائتمان لتمويل تلك الفئات التي تتميز أعمالهم بصغر رقم الأعمال ومحدودية النشاط الجغرافي، عوضا عن الخصائص الديموجرافية لأصحاب تلك المهن خاصة من جانب التعليم، بذلك ترجع نشأة التمويل متناهي الصغر إلى الجمعيات الأهلية بالأساس، والتي لم تأخذ شكل منظم إلا في النصف الثاني من القرن العشرين.

أما على مستوى الأشكال المنظمة لجهات المانحة لتمويل المشروعات متناهية الصغر، في عام 1971 تأسس بنك ناصر الاجتماعي كهيئة عامة بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم 66 كأول كيان اقتصادي اجتماعي في مصر والشرق الأوسط. وقد تطور رأس المال البنك حتى وصل إلى 5 مليار جنيه في عام 2021 وقد بدأ نشاطه بافتتاح فرع واحد فقط هو فرع القاهرة في 25 يوليو 1972 ثم واصل البنك انتشاره حتى وصل عدد فروعه إلى 94 فرع منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.

بينما في عام 2006، تم الإعلان عن حصول بنك جرامين Grameen الذي تأسس في أكتوبر 1983 ومقره بنغلادش، ومؤسسه «محمد يونس» أستاذ الاقتصاد بجامعة شيتاغونغ Chittagong University الحائز على جائزة نوبل للسلام مناصفة، تكريما لابتكار طريقة جديدة لإقراض الفقراء والإسهام في جهود محاربة الفقر في العالم، وبذلك ظهر التمويل متناهي الصغير، حيث أسس «يونس» نمطًا جديدًا من البنوك عام 1976 يمنح القروض للفقراء، خاصة النساء ليمكنهن من إدارة مشروعات أعمال صغيرة دون ضمان، مؤسسًا نظامًا جديدًا للقروض متناهية الصغر تم الاقتباس منه في جهات شتى من العالم، ويُعد هذا البنك خروج عن النمط التقليدي للمؤسسات المصرفية، حيث أثبت أنه بالإمكان تجاوز العقبات التي تعاني منها بيئة الأعمال في أفقر دول العالم، فعلى الرغم من عدم توافر البنية الأساسية في العديد من المجالات، إلا أن العمليات المالية كانت تتم بكفاءة (يونس، 2018).

وهو الأمر الذي يشير إلى الريادة المصرية في إنشاء ذلك النمط من جهات تمويل ذات الطابع اجتماعى، وهو الأمر الذي استمر مع إنشاء «الصندوق الاجتماعي للتنمية» والذي تحول إلى «جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر- مشاريع مصر»، وتجلت تلك الجهود بإصدار القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر.

مفهوم التمويل متناهي الصغر

يمكن استعراض مفهوم التمويل متناهي الصغر من خلال منظورين، أحدهم قانوني والثاني أكاديمي، فوفقًا للمنظور القانوني، فإن التعريف الموضح بالقانون رقم (141) لسنة 2014، والخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، ينص في مادته الثانية على أن التمويل متناهي الصغر هو كل تمويل لأغراض انتاجية أو خدمية أو تجارية، وبالقيمة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مائة ألف جنيه، وقد أجاز القانون لرئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس إدارة الهيئة زيادة هذا الحد بما لا يجاوز 5% سنويًا، وذلك وفقًا للظروف الاقتصادية ومتطلبات السوق.

أما من المنظور الأكاديمي فإن التمويل متناهي الصغر يخدم الفئات المحرومة من الخدمات المالية، وهذا التمويل يأتي عن طريق القطاع المالي الرسمي. يحدد مصطلح التمويل الأصغر «عرض الخدمات المالية للعملاء ذوي مستويات الدخل المنخفض» (Nader, 2008). وفقًا لهذا التعريف البسيط، يستهدف التمويل الأصغر الأشخاص من فئة الدخل المنخفض الذين لا يستطيعون الوصول إلى نظام الإقراض الرسمي (Rehman et al., 2020). حيث يوفر خدمات مالية للفئات منخفضة الدخل، لذلك ينظر لمفهوم التمويل متناهي الصغر باعتباره متضمن ثلاثة عناصر هي "الخدمة المقدمة"، و"الفئة المستهدفة"، و"المؤسسة مقدمة الخدمة". والخدمة المقدمة تشمل الإقراض أو التمويل بشكل أساسي إلى جانب عدد من الخدمات الأخرى منها الادخار والتأمين والتحويلات المالية. أما الفئة المستهدفة، فيقصد بها غالبًا الفقراء الفاعلين اقتصاديًا، وهم الفقراء القادرين على إدارة مشروعات متناهية الصغر، وغالبًا يقعون حول خط الفقر. وأخيرًا مقدمي الخدمات ويقصد بهم المؤسسات المقدمة لهذا النمط من التمويل، وعادة ما تكون مؤسسات غير الحكومية، مثل جمعيات أهلية غير هادفة للربح، وشركات التمويل متناهي الصغر، والوحدات المصرفية (CGAP and Ford, 2014).

إلا أن كل من (بورتيوس وهلمز، 2005) أشارا إلى أن دخول وحدات الأعمال لهذا النشاط تاريخيًا كان بدافع الاستفادة من الربحية المتولدة من ذلك النمط من التمويل، مما دفع البعض لإطلاق مسمى الاستثمار الاجتماعي على هذا النمط من الخدمات المالية.

مما سبق يمكن للباحثين تعريف التمويل متناهي الصغر بناء على خصائص الجهة المقدمة للتمويل متناهي الصغر، إلى جانب خصائص المستفيد من التمويل متناهي الصغر، وأخيرًا خصائص الخدمة على النحو التالي:

خدمة مالية ذات طابع اجتماعي مقدمة من قبل جهات مصرفية أو غير مصرفية تتباين في الهدف من تقديم تلك الخدمة فيما بينها، بهدف دعم فئات المجتمع الأقل دخلاً من أصحاب المشروعات متناهية الصغر، كأحد آليات جذبهم نحو الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، عبر توفير مصادر تمويل لأعمالهم عبر آليات تمويل غير تقليده سواء من حيث متطلبات الحصول على هذا النمط من التمويل (الاستعلام والتقييم الائتماني/ متطلبات الأوراق الثبوتية لطبيعة النشاط/ إثبات الدخل/ الضمانات المقدمة) أو خصائصه (حجم التمويل المقدم/ أسلوب سداد التمويل/ أسلوب متابعة المستفيد)، وعادة ما يتم تقديمه في ضوء السياسة الاقتصادية العامة التي تحدد كل من خصائص المشروعات المؤهلة لهذا النمط من التمويل وتحدد مقدار وشروط منح هذا التمويل تحت إشراف جهات تنظيمية ورقابية في ظل الإطار التشريعي المنظم لهذا النشاط.

أهمية التمويل متناهي الصغر

تظهر أهمية التمويل متناهي الصغر على مستوين، المستوى القومي ومستوى الفئات المستفيدة، حيث يظهر الأثر على مستوى الاقتصاد القومي بصورة غير مباشرة بالأثر على النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل ومؤشرات التنمية الأخرى، بينما على مستوى المستفيدين من هذا النمط من التمويل، يظهر بصورة مباشر على مستوى دخل الأسرة وبالتالي مستوى المعيشة بما يشمل الغذاء والصحة والتعليم (Islam, 2009; CGAP & Ford, 2014)، ويعتقد الباحثان أن التمويل متناهي الصغر يلعب دورًا رئيسًا في جذب صغار الحرفيين إلى النظام المالي الرسمي، مما يدعم الشمول المالي على المستوى القومي.

سمات المشروعات متناهية الصغر

رغم الاهتمام المتزايد من جانب العديد من الدول النامية بدعم المشروعات متناهية الصغر، إلا أن السمات التمويلية والتشغيلية والتسويقية التي تعوق المشروعات متناهية الصغر عادة ما تتشابه وإن اختلفت الدول المضيفة، ويمكن إيجاز أهم تلك السمات على النحو التالي (للمزيد انظر: منير، 2021):

1- **محدودية التمويل متناهي الصغر المقدم من الوحدات المصرفية**، حيث تواجه المشروعات متناهية الصغر معوقات عند التوجه للحصول على التمويل متناهي الصغر من الوحدات المصرفية، حيث لا تقدم الوحدات المصرفية المبالغ والتسهيلات الكافية لإقراض المشروعات متناهية الصغر إلا في ضوء مجموعة من الضمانات وبعد الاستعلام الائتماني الملائم.

2- **مواجه مستويات المرتفعة من المنافسة**، في ظل العولمة، تواجه المشروعات متناهية الصغر منافسة، التي تقدم السلع بأفضل جودة وبأرخص الأسعار، ويمكن للباحثين تفسير ذلك في ضوء الاستفادة من اقتصاديات الحجم من جانب المنشآت المتوسطة والكبيرة عوضا عن المنشآت متعددة الجنسيات.

3- **ضعف كفاءة سلاسل التوريد للمشروعات متناهية الصغر**، أو بعبارة أخرى عدم توفر المواد الخام والمدخلات الأخرى، وبذلك يصبح من الصعب انتاج المنتجات بأسعار وبجودة تنافسية.

4- **الافتقار إلى تكنولوجيا الانتاج والعمليات المستحدثة**، تفتقر المشروعات متناهية الصغر إلى الدراية الكاملة بتكنولوجيا الانتاج والعمليات المستحدثة. ففي معظم الأحيان تكون منهجية الإنتاج الخاصة والمطبقة في هذه المشروعات تتسم بالقدم والبساطة، وهو ما يعد إهدارًا للوقت والموارد.

5- **نمطية ومحدودية القنوات التسويقية**، عادة ما لا تتبنى الشركات متناهية الصغر تطبيق الأساليب التسويقية المبتكرة، حيث عادة ما تتسم بمزيج تسوقي تقليدي، عوضًا عن مزيج تروجي بذات الخصائص.

6- **محدودية التدريب وبرامج تنمية المهارات**، حيث أن برامج التدريب والتطوير فيما يتعلق بتنمية المشروعات الصغيرة محدودة جدا لذلك، لا تتوفر القوى العاملة الماهرة التي تقوم عليها تلك المشروعات.

7- **المعوقات القانونية والتشريعية**: عادة ما تسعى القوانين والإجراءات المتعلقة بالتصنيع وتقديم الخدمات بالتعقيد الشديد، مما يصعب الالتزام بها. ويتمخض عن هذا التعسف إلى عمل هذه المشروعات في ظل الاقتصاد غير الرسمي - دون توفيق الأوضاع القانونية - أو الإغلاق التام، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى عدم قدرة المشروعات متناهية الصغر على الاستمرار باستدامة داخل النظام الاقتصادي.

مما سبق، يتبين للباحثين أن هناك سمات لمشروعات متناهية الصغر، يمكن تصنيفها بخصائص تمويلية وائتمانية (محدودية رأس المال/ صعوبة الحصول على الائتمان المصرفي) وتشغيلية (عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم/ تقادم تكنولوجيا الانتاج والعمليات) وتسويقية (ارتفاع مستوى المنافسة من باقي أطراف السوق) وقانونية (ارتفاع القيود والمتطلبات القانونية والتشريعية على المشروعات متناهية الصغر).

خصائص عمليات التمويل متناهي الصغر من وجه نظر الجهات المقدمة للتمويل (جانب العرض)

تقدم الجهات المقدمة للتمويل للمشروعات متناهية الصغر (خاصة الوحدات المصرفية) عددًا من المبررات التي تفسر تدني حجم التمويل المقدم لهذه الفئة من المشروعات، حيث تتضمن تلك المبررات على ما يلى (مقابله، 2017أ، منير، 2021).

- ارتفاع مخاطر التمويل للمشروعات متناهية الصغر.
- انخفاض قدرة المستفيدين المستهدفين من أنشطة التمويل متناهية الصغر على تقديم الضمانات الكافية وملائمة لاحتياجات الجهات المقدمة للتمويل.
- صعوبة تقييم الوضع المالي للمستفيدين المستهدفين من أنشطة التمويل متناهية الصغر.
- عدم قدرة المستفيدين المستهدفين من أنشطة التمويل متناهية الصغر على تحقيق شروط ومعايير منح الائتمان.
- انخفاض مستوى الوعي المالي وقلة الخبرة المصرفية وثقافة الائتمان لدى العديد من المستفيدين المستهدفين من أنشطة التمويل متناهية الصغر.
- تدني مستوى الثقة بدراسات الجدوى وخطط العمل المقدمة من المستفيدين المستهدفين، والتكاليف المرتفعة الناتجة عن تقييم ومراجعة هذه الدراسات قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.
- المخاطر الناشئة عن بعض خصائص المستفيدين المستهدفين من أنشطة التمويل متناهية الصغر الذين قد يفتقرون إلى الخبرة العملية لإدارة هذه المشاريع والتعامل مع متغيرات السوق.

الإطار التطبيقي

مقدمة

يتناول هذا المبحث الإطار التطبيقي للبحث، حيث يتضمن هذا الجانب تحليلًا وصفيًا لعمليات التمويل متناهي الصغر التي حدثت في مجتمع الدراسة خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2020، عوضا على تحليلًا استدلاليًا لبيان مدى قبول أو رفض فروض الدراسة.

التحليل الوصفي للفجوة التمويلية لجانب الطلب

1- طبقا لعدد المستفيدين على أساس القطاع

يمكن استعراض تطور عمليات التمويل متناهي الصغر طبقا لعدد المستفيدين على أساس القطاع الذي يعمل به المستفيد، من خلال الشكل رقم (2).

من ناحية توزيع أعداد المستفيدين على نوع القطاع في الفترة (2016–2020)، يلاحظ توجه معظم المستفيدين خلال فترة التحليل إلى النشاط التجاري يليه بفارق كبير كلا من النشاط الزراعي والنشاط الخدمي بينما الأقل هو أعداد المستفيدين من أصحاب النشاط انتاج الصناعي. يلاحظ أيضا النمو المستمر لأعداد المستفيدين لصالح النشاط التجاري على

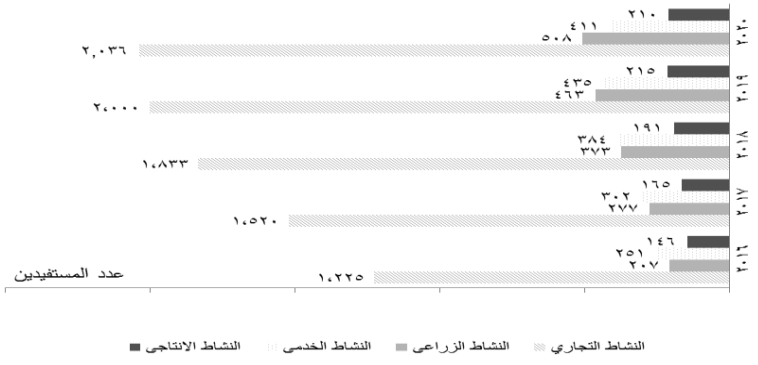

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (2) توزيع أعداد المستفيدين على أنواع الأنشطة الاقتصادية في الفترة (2016–2020)، الأعداد بالألف

حساب النمو في أعداد باقي الأنشطة، حيث زاد عدد المستفيدين في النشاط التجاري من 1,2 مليون مستفيد عام 2016 إلى نحو 2 مليون مستفيد في عام 2020 بزيادة قدرها 811 ألف مستفيد وهو ما يعادل نمو بمعدل 76,58%، ويعد عدد المستفيدين من هذا النشاط هما أصحاب الحصة العظمى بمقدار 64,32% من إجمالي المستفيدين في عام 2020 مقابل 66,97% في عام 2016.

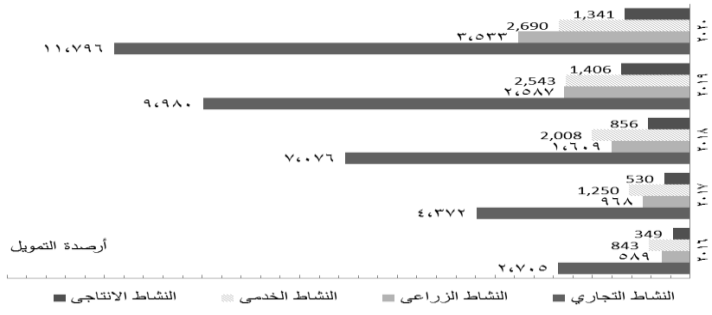

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (3) توزيع أرصدة التمويل على أنواع الأنشطة الاقتصادية في الفترة (2016–2020)، بالمليون جنيه

يبين الشكل رقم (3) توزيع أرصدة التمويل على أنواع الأنشطة الاقتصادية في الفترة (2016–2020)، يظهر أن الأرصدة الموجهة للنشاط التجاري تحصل على القيمة الأكبر بين أرصدة التمويل يليها نشاطي الزراعي والخدمي بينما الأقل بينهم هو النشاط الانتاج الصناعي وهو ما يتطابق مع نتائج تحليل أعداد المستفيدين، فالنتائج تقاربت في الأعداد والقيم.

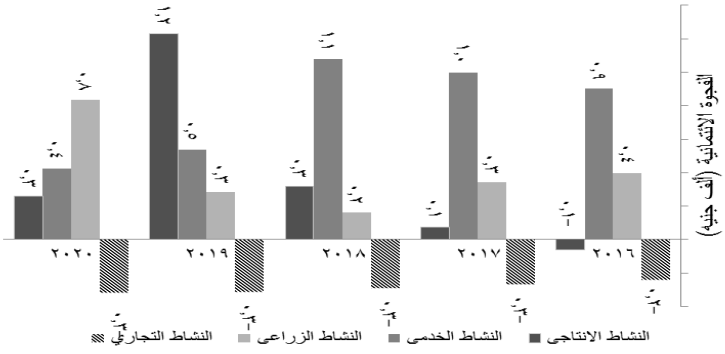

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (4) الفجوة الائتمانية في الأنشطة في الفترة (2016–2020)

يستعرض الشكل رقم (4) مقدار الفجوة الائتمانية بالقيمة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الممنوح لها التمويل بالألف جنيه، ويظهر أن متوسط نصيب الفرد المستفيد في الأنشطة الانتاجية والخدمية والزراعية كلها يزيد عن متوسط نصيب الفرد من إجمالي رصيد التمويل الممنوح وذلك على مستوى الفترة (2016-2020) مع وجود تباين في هذه الفجوة بين السنوات، يظهر هذا التباين في النشاط الانتاجي مع ملاحظة أنه الأقل سواء في عدد المانحين أو أرصدة التمويل حيث كان أقل من المتوسط العام البالغ 2500 جنيه حيث كان 2400 جنيه بمقدار أقل في المتوسط 100 جنيه في 2016 ثم عكس الوضع في 2017 حيث كان أكثر بنحو 100 جنيه عن المتوسط، بعد ذلك اتجه لزيادة مطردة حيث بلغ الفرق 300 و1200 و300 جنيه في السنوات 2018 و2019 و2020 على التوالي. في المقابل النشاط التجاري الذي يمثل أغلب عمليات التمويل على مستوى الأعداد والأرصدة يحصل على متوسط نصيب للمستفيد أقل من المتوسط العام بنحو 300 جنيه في كل عام حيث بلغ متوسط المستفيد من رصيد التمويل الموجه للنشاط التجاري نحو 5800 جنيه والمتوسط العام نحو 6100 جنيه وذلك في عام 2020.

التحليل الوصفي للفجوة التمويلية لجانب العرض

يمكن استعراض تطور عمليات التمويل متناهي الصغر طبقا لعدد المستفيدين على أساس جهة منح التمويل، من خلال الشكل رقم (5).

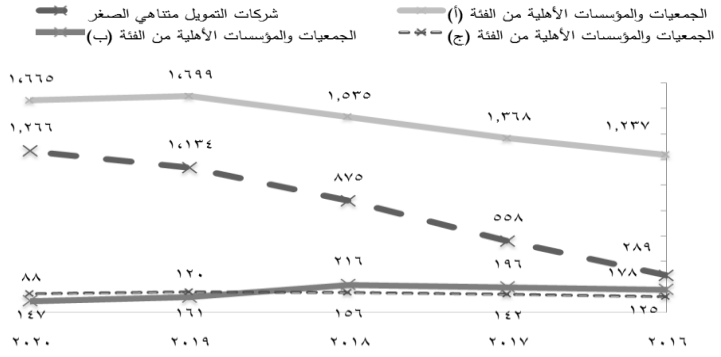

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (5) تطورتوزيع أعداد المستفيدين بين أنواع لمانحين في الفترة (2016–2020)، الأعداد بالألف

يظهر الشكل رقم (5) تطور زيادة أعداد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر، حيث زاد أعداد المستفيدين الحاصلين على تمويل من شركات التمويل متناهي الصغر من نحو 289 ألف مستفيد إلى 1,26 مليون مستفيد خلال خمس سنوات حيث تضاعفت أكثر من خمس مرات وهو ما يشير لتعزيز الشركات الهادفة للربح من مكانتها في سوق التمويل متناهي الصغر وحصولها على حصة أكبر من المستفيدين يشاركها في ذلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) حيث يظهر الشكل رقم (6) استحواذها على نحو 1,2 مليون مستفيد عام 2016 ارتفع إلى 1,69 مليون في عام 2019 ثم تناقصت قليلا في عام 2020 إلى 1,6 مليون مستفيد. على العكس من ذلك تبين أن كلا من الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) و(ج) تحافظ على حصتها من المستفيدين دون تغير يذكر مع وجود اتجاه هابط للمنحنى الخاص بالجمعيات من الفئة (ب) مما يشير لتناقص أعداد المستفيدين خصوصا في الفترة 2018-2020.

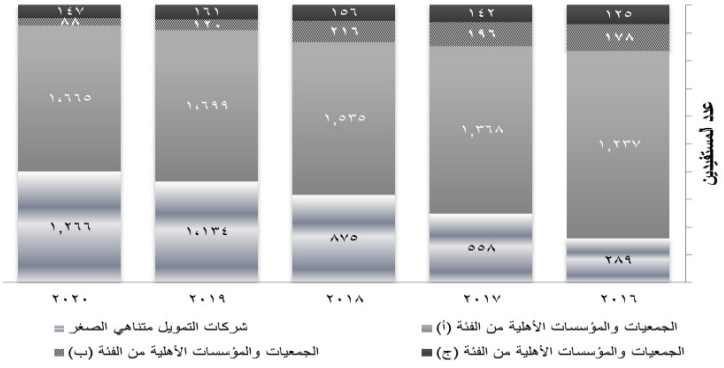

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (6) مقارنة أعداد المستفيدين بين أنواع مانح التمويل في الفترة (2016–2020)، الأعداد بالألف

عند مقارنة أعداد المستفيدين بين أنواع مانحي التمويل الأربعة في الفترة (2016–2020) يُظهر لنا الشكل رقم (6) استحواذ الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة الرابعة على العدد الأكبر من المستفيدين يليها شركات التمويل متناهي الصغر، ويظهر الشكل النمو المطرد في أعداد المستفيدين لشركات التمويل حيث زاد عدد المستفيدين من 289 ألف مستفيد إلى نحو 1.2 مليون مستفيد، وكانت هذه الزيادة على حساب باقي مانحي التمويل خصوصا الجمعيات من الفئة (ب) حيث قل عدد المستفيدين من الجمعيات (ب) من 178 ألف مستفيد عام 2016 لنحو 88 ألف مستفيد في 2020، وقد ترجع هذه الزيادة إلى التشريعات والقوانين التي سهلت دخول الشركات الخاصة مجال الإقراض متناهي الصغر إضافة لكفاءة التشغيل في الشركات الخاصة بالمقارنة بالجمعيات الأهلية. ويوضح لنا الشكل أيضا نمو الجمعيات من الفئة (أ) لكن بمعدل أقل حيث زاد عدد المستفيدين بنحو 428 ألف مستفيد في الفترة (2016-2020)، بينما زادت جمعيات الفئة (ج) بنحو 22 ألف مستفيد في نفس الفترة.

يستعرض الشكل رقم (7) مقدار الفجوة الائتمانية بالقيمة بالنسبة لأنواع المانحين بالألف جنيه، ويظهر أن مقدار الفجوة أن متوسط نصيب الفرد المستفيد من شركات التمويل يزيد عن متوسط نصيب الفرد من إجمالي رصيد التمويل الممنوح وذلك على مستوى الفترة (2016-2020) حيث بلغت الفجوة التأمينية 1200 جنيه زيادة عن المتوسط العام في 2016 إلى 2.2 في عام 2020 حيث تمنح الشركات تمويلا بمتوسط قدره 8400 جنيه وهو أعلى في المتوسط بمقدار 2200 جنيه عن المتوسط العام البالغ 6100 جنيه. كذلك منحت المؤسسات من الفئة (ج) تمويلا أعلى من المتوسط بمقدار 700 و300 جنيه عن المتوسط العام في عامي 2016 و2017 على التوالي بينما انخفض تمويلها بعد ذلك عن المتوسط الاجمالي في الأعوام التالية حتى بلغ 1200 جنيه أقل في عام 2020.

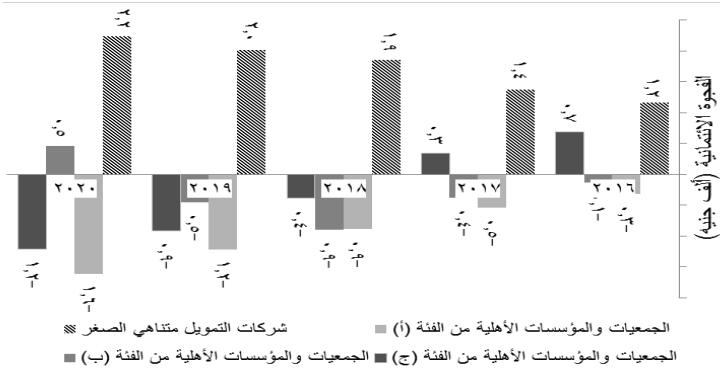

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (7) الفجوة الائتمانية عند أنواع المانحين الأربعة في الفترة (2016–2020)

ويظهر من الشكل أن مانحي التمويل من الجمعيات ذات الفئة (أ) تمنح تمويلاً أقل من المتوسط طوال الفترة ويزداد الانحراف السلبي عن المتوسط العام مع الوقت ليصل إلى 1600 جنيه للجمعيات (أ) في 2020، بينما الجمعيات من الفئة (ب) زاد تمويلها عن المتوسط بمقدار 500 جنيه عام 2020 بعكس السنوات السابقة حيث كانت تمنح تمويلا أقل من المتوسط العام.

التحليل الوصفي للفجوة التمويلية طبقا لنوع جنس المستفيد

يمكن استعراض تطور عمليات التمويل متناهي الصغر طبقا لنوع جنس المستفيد من التمويل متناهي الصغر، من خلال شكل (8).

وعند مقارنة توزيع أعداد المستفيدين بين ذكور وإناث في الفترة (2016-2020)، يظهر الشكل رقم (8) تفوق عدد المستفيدين من الإناث مقارنة بالرجال مع ثبات نسبة التوزيع كما سيرد لاحقًا، وقد يرجع هذا التفوق للإناث لسببين رئيسين أولهما التسهيلات المقدمة للمرأة في شروط التمويل والثاني توافر البيئة لاستفادة المرأة من هذا النوع من التمويل الذي يناسب العمل المنزلي وصغار التجار، وذلك من حيث التوظف المنخفض للمرأة عمومًا وبالتالي توافر الوقت اللازم للمشروعات الصغيرة وكذلك ارتفاع نسب المرأة المعيلة خصوصًا في المجتمعات الفقيرة.

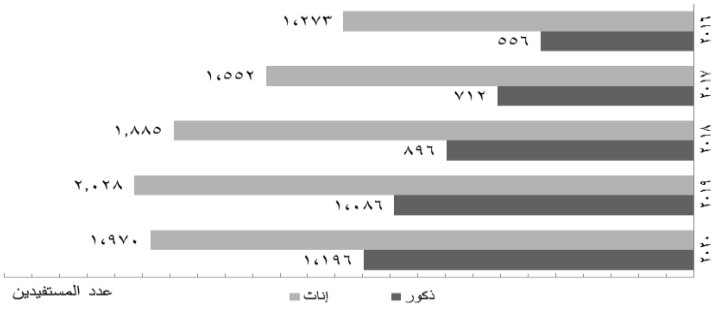

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (8) توزيع أعداد المستفيدين بين ذكور و إناث في الفترة (2016–2020)، الأعداد بالألف

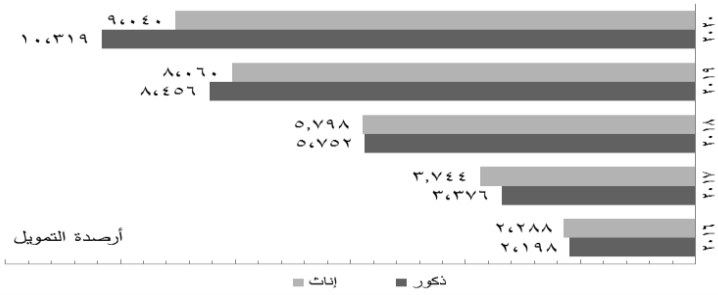

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (9) مقارنة توزيع أرصدة التمويل بين ذكور و إناث في الفترة (2016–2020)، بالمليون جنيه

ويبين الشكل رقم (9) مقارنة توزيع أرصدة التمويل بين ذكور وإناث في الفترة (2016–2020)، وجد أن الأرصدة الموجهة للذكور تكاد تتماثل مع الموجهة للإناث وذلك على عكس الشكل رقم (8) الذي أظهر تفوق أعداد الإناث الحاصلة على التمويل، ويؤكد ذلك أن قيم التمويل الذي تحصل علية الإناث أقل بكثير مما يحصل عليه الذكور وغالبا يرجع ذلك لنوع الاستثمارات التي يقوم بها الذكور والتي غالبا يكون رأس مالها كبير. وقد بلغت أرصدة التمويل للذكور في 2020 نحو 10,3 مليار جنيه مقابل نحو 9 مليار للإناث بفارق نحو 1,2 مليار جنيه لصالح الذكور بينما كان في عام 2016 نحو 90 ألف جنيه الإناث.

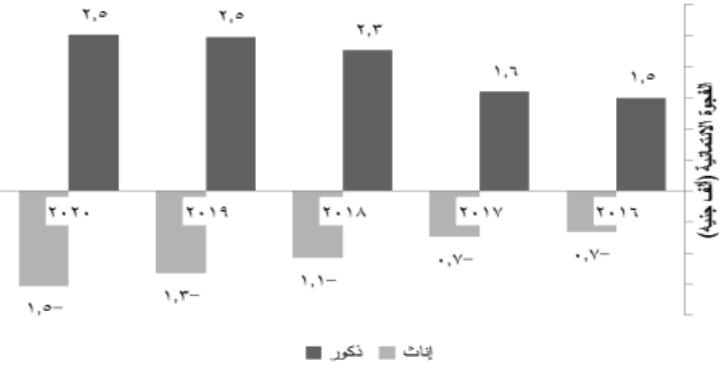

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (10) الفجوة الائتمانية بين ذكور و إناث في الفترة (2016–2020)

يستعرض الشكل رقم (10) مقدار الفجوة الائتمانية بين ذكور وإناث في الفترة (2016-2020) بالألف جنيه، ويظهر أن متوسط نصيب الفرد المستفيد من الذكور يزيد عن متوسط نصيب الفرد من إجمالي رصيد التمويل الممنوح وذلك على مستوى الفترة

(2016-2020) وذلك على حساب متوسط نصيب الفرد من الإناث، حيث تم تمويل الفرد من الذكور بمبلغ 8600 جنيه في 2020 مقابل 4600 لمثيله من الإناث في نفس العام حيث كان المتوسط العام 6100 جنيه أي أن الذكر استفاد في المتوسط بمبلغ 2500 جنيه زيادة عن المتوسط في حين قل نصيب الأنثى في المتوسط بمقدار 1500 جنيه عن المتوسط الإجمالي.

التحليل الوصفي للفجوة التمويلية طبقا لنمط التمويل

يمكن استعراض تطور عمليات التمويل متناهي الصغر طبقا لنوع جنس المستفيد من التمويل متناهي الصغر، من خلال شكل (11).

يظهر الشكل رقم (11) مقارنة أعداد المستفيدين بين نوعي التمويل الجماعي والفردي في الفترة (2016-2020) تزايد نصيب التمويل الفردي من أعداد المستفيدين لصالح التمويل الجماعي، ورغم تفوق أعداد المستفيدين من التمويل الجماعي في عامي 2016 و2017 إلا أنه حدث نوع من التقارب بين الأعداد في عام 2018 ثم اتجه التمويل الفردي للاستحواذ على أعداد أكبر من المستفيدين على حساب التمويل الجماعي حيث زاد عدد المستفيدين بالتمويل الفردي عن المستفيدين بالجماعي بنحو 688 ألف مستفيد وذلك في عام 2020 مقابل 135 ألف مستفيد لصالح التمويل الجماعي عام 2016.

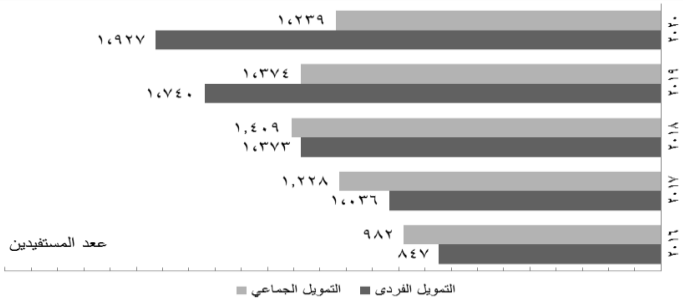

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (11) مقارنة أعداد المستفيدين بين نوعي التمويل الجماعي والفردي في الفترة (2016–2020)، الأعداد بالألف

يبين الشكل رقم (12) مقارنة أرصدة التمويل بين نوعي التمويل الجماعي والفردي في الفترة (2016–2020)، يظهر أن الأرصدة الموجهة للأفراد تحصل غالبية أرصدة التمويل مقابل قيم أقل لأرصدة التمويل الجماعي، وقد بلغت أرصدة التمويل الفردي في 2020 نحو 16 مليار جنيه مقابل نحو 3 مليار للتمويل الجماعي بفارق نحو 13 مليار جنيه بينما كان في بداية فترة الدراسة في عام 2016 نحو 3,2 مليار جنيه للتمويل الفردي ونحو 1,2 للتمويل الجماعي أي أن الزيادة في أرصدة التمويل خلال خمس سنوات بلغت نحو 13 مليار جنيه بالنسبة للتمويل الفردي ونحو 3 مليار جنيه للتمويل الجماعي.

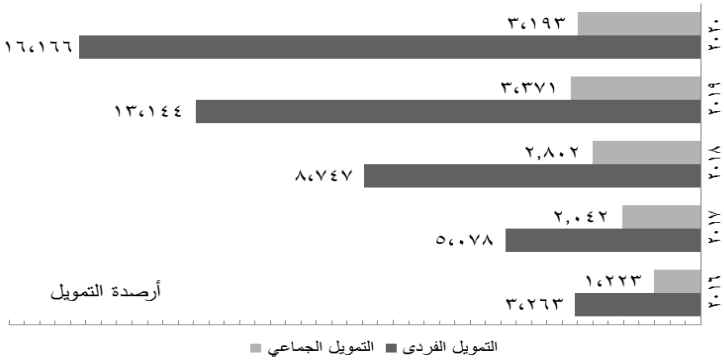

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (12) مقارنة أرصدة التمويل بين نوعي التمويل الجماعي والفردي في الفترة (2016–2020)، بالمليون جنيه

يستعرض الشكل رقم (13) مقدار الفجوة الائتمانية في التمويل الجماعي والفردي في الفترة (2016–2020) بالألف جنيه، ويظهر أن متوسط نصيب الفرد المستفيد في التمويل الفردي يزيد عن متوسط نصيب الفرد من إجمالي رصيد التمويل الممنوح وذلك على مستوى الفترة (2016-2020) وذلك على

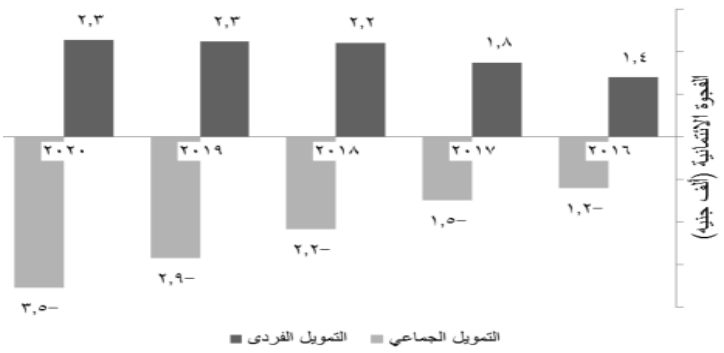

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التمويل متناهي الصغر–أعداد متفرقة.

شكل رقم (13) الفجوة الائتمانية في التمويل الجماعي والفردي في الفترة (2016–2020)

حساب التمويل الجماعي الذي يحقق نقصا متزايدا في متوسط نصيب الفرد مقارنة بالمتوسط العام، حيث تم منح الفرد في التمويل الفردي 8400 جنيه في المتوسط والفرد في التمويل الجماعي 2600 جنيه في عام 2020 بينما نصيب الفرد في المتوسط العام 6100 جنيه بزيادة لصالح التمويل الفردي بمقدار 2300 جنيه ونقصان للتمويل الجماعي بمقدار 3500 جنيه.

الاختبار الاستدلالي للفرض الأول

من خلال استخدام اختبار الفرق بين متوسط أكثر من عينتين باستخدام اختبار Kendall's W Test خلص الباحثان إلى المخرجات بالجدول رقم (1).

من خلال مخرجات التحليل الاستدلالي للفرض الأول يجد الباحثان ان قيمة معامل كا^2 المحسوبة هي (13,56)، حيث تعد هذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (1%) عند درجات حرية (3)، وبذلك يتم رفض صياغة الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بـ

يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية طبقا لعدد المستفيدين.

ومن خلال التحليل الوصفى للبيانات، يمكن تحديد اتجاهات الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر عبر الشكل رقم (14).

يبين شكل (14) تباين أعداد المستفيدين حيث كان أكبر عدد منهم من الائتمان متناهي الصغر من نصيب الجمعيات الأهلية من الفئة (أ) بينما كانت الجمعيات من الفئة (ج) هي الأقل في هذا الصدد.

جدول رقم (1)
مخرجات اختبار الفرض الاستدلالي الأول
Test Statistics

N	5
Kendall›s W[a]	0.904
Chi-Square	13.560
df	3
Asymp. Sig.	0.004

a. Kendall›s Coefficent of Concordance

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

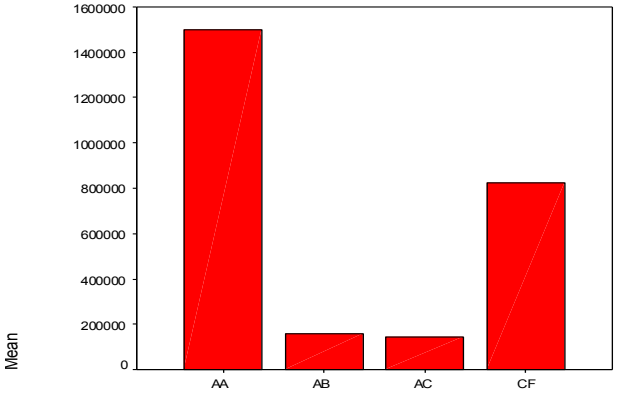

شكل رقم (14) الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر لجانب العرض بجمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط أعداد المستفيدين

الاختبار الاستدلالي للفرض الثاني

من خلال استخدام اختبار الفرق بين متوسط أكثر من عينتين باستخدام اختبار فريدمان Kendall's W Test خلص الباحثان إلى المخرجات بجدول (2).

من خلال مخرجات التحليل الاستدلالي للفرض يجد الباحثان ان قيمة معامل كا^2 المحسوبة هي (12,12)، حيث تعد هذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (1%) عند درجات حرية (3)، وبذلك يتم رفض صياغة الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بـ

يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية طبقا لأرصدة الائتمان.

ومن خلال التحليل الوصفى للبيانات، يمكن تحديد اتجاهات الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر عبر الشكل رقم (15).

يبين الشكل رقم (15)، إلى تباين أرصدة الائتمان حيث كان أكبر رصيد ائتماني

جدول رقم (2)
مخرجات اختبار الفرض الاستدلالي الثاني
Test Statistics

N	5
Kendall›s W[a]	0.808
Chi-Square	12.120
df	3
Asymp. Sig.	0.007

a. Kendall›s Coefficent of Concordance

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

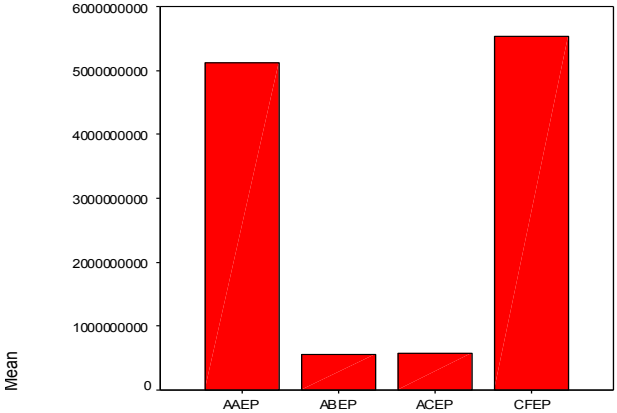

شكل رقم (15) الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر لجانب العرض بجمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط الأرصدة الائتمانية

للمشروعات متناهية الصغر من نصيب شركات التمويل المرخصة من هيئة الرقابة المالية بينما كانت الجمعيات من الفئة (ج) هي الأقل في هذا الصدد.

الاختبار الاستدلالي للفرض الثالث

من خلال استخدام اختبار الفرق بين متوسط أكثر من عينتين باستخدام اختبار Kendall's W Test خلص الباحثان إلى المخرجات بالجدول رقم (3).

من خلال مخرجات التحليل الاستدلالي للفرض يجد الباحثان ان قيمة معامل كا^2 المحسوبة هي (13,56)، حيث تعد هذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (1%) عند درجات حرية (3)، وبذلك يتم رفض صياغة الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأنه:

يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط رصيد الائتمان للمستفيد.

ومن خلال التحليل الوصفى للبيانات، يمكن تحديد اتجاهات الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر عبر الشكل رقم (16).

يبين الشكل رقم (16)، تباين متوسط رصيد الائتمان للمستفيد حيث كان أكبر متوسط رصيد ائتمانى للمشروعات متناهية الصغر من نصيب شركات التمويل المرخصة من هيئة الرقابة المالية بينما كانت الجمعيات من الفئة (أ) هي الأقل في هذا الصدد.

جدول رقم (3)
مخرجات اختبار الفرض الاستدلالي الثالث
Test Statistics

N	5
Kendall›s W[a]	0.904
Chi-Square	13.560
df	3
Asymp. Sig.	0.004

a. Kendall›s Coefficent of Concordance

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

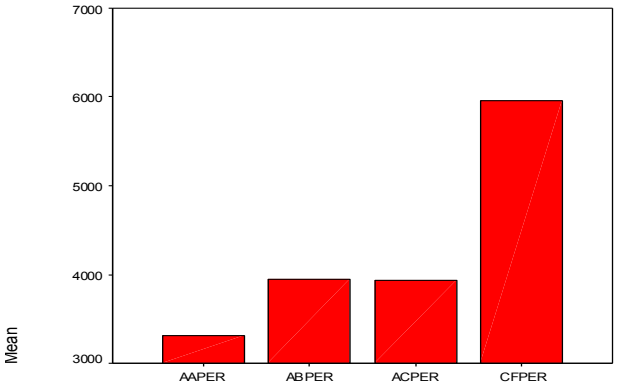

شكل رقم (16) الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر لجانب العرض بجمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط رصيد الائتمان للمستفيد

الاختبار الاستدلالي للفرض الرابع

من خلال استخدام اختبار الفرق بين متوسط أكثر من عينتين باستخدام اختبار Kendall's W Test خلص الباحثان إلى المخرجات بالجدول رقم (4)

من خلال مخرجات التحليل الاستدلالي للفرض الرابع يجد الباحثان ان قيمة معامل كا^2 المحسوبة هي (13,56)، حيث تعد هذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (1%) عند درجات حرية (3)، وبذلك يتم رفض صياغة الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بـ

يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب في جمهورية مصر العربية طبقا لعدد المستفيدين.

ومن خلال التحليل الوصفى للبيانات، يمكن تحديد اتجاهات الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر عبر الشكل رقم (17).

يبين الشكل رقم (17)، تباين أعداد المستفيدين حيث كان أكبر عدد من

جدول رقم (4)
مخرجات اختبار الفرض الاستدلالي الرابع
Test Statistics

N	5
Kendall›s W[a]	0.904
Chi-Square	13.560
df	3
Asymp. Sig.	0.004

a. Kendall›s Coefficent of Concordance

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

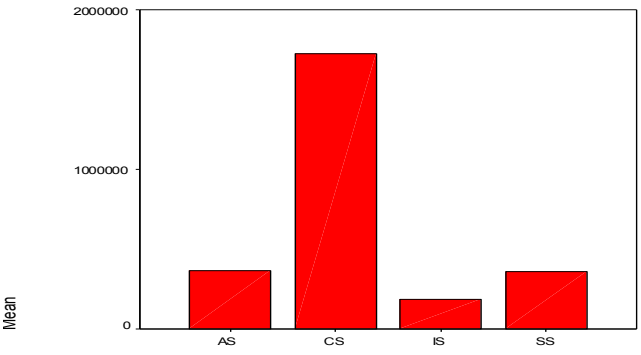

شكل رقم (17) الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر لجانب الطلب بجمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط أعداد المستفيدين

المستفيدين من الائتمان متناهي الصغر من نصيب القطاع التجارى بينما كان القطاع الخدمى هو الأقل في هذا الصدد.

عاشراً - الاختبار الاستدلالي للفرض الخامس

ومن خلال استخدام اختبار الفرق بين متوسط أكثر من عينتين باستخدام اختبار Kendall's W Test خلص الباحثان إلى المخرجات التالية

من خلال مخرجات التحليل الاستدلالي للفرض يجد الباحثان ان قيمة معامل كا^2 المحسوبة هي (13,56)، حيث تعد هذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (1%) عند درجات حرية (3)، وبذلك يتم رفض صياغة الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بـ

يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب في جمهورية مصر العربية طبقا لأرصدة الائتمان.

ومن خلال التحليل الوصفى للبيانات، يمكن تحديد اتجاهات الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر عبر الشكل رقم (18).

يبين الشكل رقم (18)، إلى تباين أرصدة الائتمان حيث كان أكبر رصيد ائتمانى للمشروعات متناهية الصغر من نصيب القطاع التجارى بينما كان قطاع الخدمات هو الأقل في هذا الصدد.

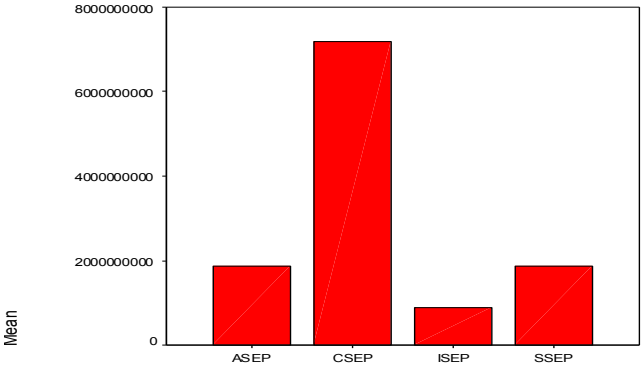

شكل رقم (18) الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر لجانب الطلب بجمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط الأرصدة الائتمانية

جدول رقم (5)
مخرجات اختبار الفرض الاستدلالي الخامس
Test Statistics

N	5
Kendall›s W[a]	0.904
Chi-Square	13.560
df	3
Asymp. Sig.	0.004

a. Kendall›s Coefficent of Concordance

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

الاختبار الاستدلالي للفرض السادس

من خلال استخدام اختبار الفرق بين متوسط أكثر من عينتين باستخدام اختبار Kendall's W Test خلص الباحثان إلى المخرجات التالية

من خلال مخرجات التحليل الاستدلالي للفرض يجد الباحثان ان قيمة معامل كا^2 المحسوبة هي (10,68)، حيث تعد هذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (1%) عند درجات حرية (3)، وبذلك يتم رفض صياغة الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بـ

يوجد اختلاف معنوي لحجم الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب في جمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط رصيد الائتمان للمستفيد.

ومن خلال التحليل الوصفى للبيانات، يمكن تحديد اتجاهات الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر عبر الشكل رقم (19).

يبين الشكل رقم (19)، إلى تباين متوسط رصيد الائتمان للمستفيد حيث كان أكبر متوسط رصيد ائتمانى للمشروعات متناهية الصغر من نصيب قطاع الخدمات مقابل القطاع التجارى هو الأقل في هذا الصدد.

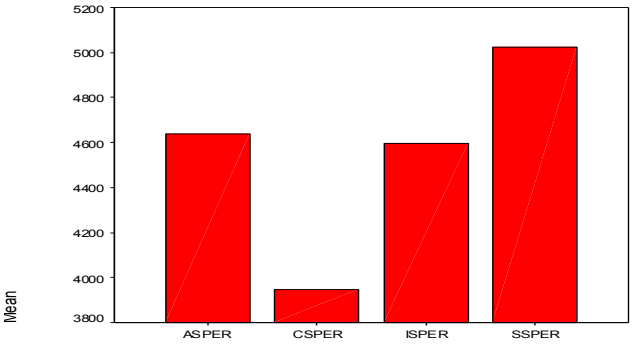

شكل رقم (19) الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر لجانب الطلب بجمهورية مصر العربية طبقا لمتوسط رصيد الائتمان للمستفيد

جدول رقم (6)
مخرجات اختبار الفرض الاستدلالي السادس
Test Statistics

N	5
Kendall›s W[a]	0.712
Chi-Square	10.680
df	3
Asymp. Sig.	0.014

a. Kendall›s Coefficent of Concordance

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

الإطار الميدانى

مقدمة

يتناول هذا المبحث الإطار الميدانى للبحث، حيث يتضمن هذا الجانب تحليلاً وصفيًا لاتجاهات جماعات المصالح والأطراف ذات العلاقة بعمليات التمويل متناهي الصغر سواء من جانب العرض أو الطلب، عوضًا على تحليلاً استدلاليًا لبيان مدى قبول أو رفض فروض الدراسة.

المشروعات والمشروعات متناهية الصغر

أصدر البنك المركزي المصري تعريفًا موحدًا للمشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال اجتماعه في ديسمبر 2015 بناءً على الحاجة إلى وضع تعريف موحد لهذه الأنواع من الشركات والمنشآت وفقًا لما هو متبع في معظم دول العالم بغرض توفير بيانات وافية ودقيقة عن هذا القطاع، وذلك في ضوء وجود تفاوت بين تعريفات البنوك لهذه الفئة من المنشآت، وفي مارس عام 2017 تم تعديل التعريف ليتوافق مع المتغيرات الاقتصادية المصاحبة لعملية التعويم[1]، وقد تم رفع الحد الأقصى لحجم الأعمال السنوي للشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى دمج المشروعات متناهية الصغر مع المشروعات الصغيرة (تقرير البنك المركزي المصري، 2020).

الجهات ذات العلاقة بعمليات لتمويل متناهي الصغر بجمهورية مصر العربية

إن الجهات ذات العلاقة بقطاع التمويل متناهي الصغر تشمل سبع مجموعات من الجهات، على النحو التالي:

1- **الجهات المانحة والمرخصة من البنك المركزي المصري (المؤسسات المصرفية)** طبقا لبيانات الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنهاية سبتمبر 2019 يضم 9 مؤسسات مصرفية، أما طبقا لبيانات كجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فان المؤسسات المصرفية تشمل 16 مؤسسة هي البنك الأهلى المصري، بنك مصر، البنك الزراعي المصري، بنك القاهرة، بنك البركة، بنك التنمية الصناعية، المصرف المتحد، البنك التجاري الدولي، بنك عودة، بنك الاستثمار العربي، بنك التعمير والإسكان، ميد بنك، بنك الشركة المصرفية العربية، بنك أبوظبي التجاري-مصر، بنك قناة السويس، بنك قطر الوطنى.

2- **الجهات المانحة والمرخصة من وزارة التضامن الاجتماعي (المؤسسات الأهلية)** أما المؤسسات المرخصة من وزارة التضامن الاجتماعي أو ما تعرف بالمؤسسات الأهلية فتصنف بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (13) لسنة 2015 إلى ثلاث فئات بناء على قيمة محفظة الإقراض، فئة (أ) بمحفظة التمويل قائمة بمبلغ 50 مليون جنية أو أكثر، أما فئة (ب) بمحفظة التمويل تتراوح بين 10 مليون جنية مصري إلى أقل من 50 مليون جنية، أما فئة (ج) بمحفظة التمويل تقل عن 10 مليون جنية - من الأهمية الاشارة إلى ان كلا من فئة (أ) وفئة (ب) تعد من المؤسسات ذات الملاءة المالية، وهو الأمر الذي يسمح لها بالتوجه للوحدات المصرفية للحصول على تمويلات تجارية توازيا مع التمويلات التي تحصل عليها من جهات اخرى، أما الفئة (ج) فهي مؤسسات تقتصر في مصادر تمويلها على مواردها الداخلية أو ما تحصل علية من منح وهبات وقروض ميسرة كجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر(يعرف لدى البعض باسم جهاز تنمية المشروعات - مشاريع).

3- **الجهات المانحة والمرخصة من هيئة الرقابة المالية (شركات التمويل متناهي الصغر):** قامت هيئة الرقابة المالية بمنح 13 ترخيص لمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر حتى نهاية 2021، وهى شركات تمنح تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية في المجالات وبالقيمة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

4- **جهات الاستعلام والتصنيف الائتماني:** تعد مؤسسات الاستعلام والتصنيف الائتماني أحد اللاعبين الرئيسين في قطاع التمويل متناهي الصغر، حيث يعد الاستعلام الائتماني احد الممارسات الرشيدة في مجال منح الائتمان،

(1) يطلق على عملية التعويم «تحرير سعر الصرف»، وهو أسلوب متبع في إدارة السياسة النقدية، ويعني أن يترك البنك المركزي سعر صرف عملة ما ومعادلتها بعملات أخرى، يتحدد وفقًا لقوى العرض والطلب في السوق النقدية، مثلما فعل البنك المركزي المصري من تعويم الجنيه في نوفمبر من عام 2016، وتنقسم سياسة التعويم إلى نوعين، الأول هو التعويم الحر، والثاني التعويم المدار، وتختلف سياسات الحكومة في الدول نحو تعويم عملاتها وفقًا لمستوى تحرر اقتصادها الوطني، وكفاءة أدائه ومرونة الجهاز الإنتاجي.

حيث تعتمد تلك المؤسسات على قاعدة بيانات تحتوي علي معلومات ائتمانية للمنشآت الأعمال والأفراد، في ذلك السياق، يتبن للباحثين من الأهمية الاشارة إلى أن العلاقة بين "المؤسسات المانحة للتمويل متناهي الصغر" من جانب و"مؤسسات الاستعلام والتصنيف الائتماني" من جانب آخر هي علاقة ديناميكية، حيث يعتمد كل منهما على الاخر، فلا يمكن للأول منح المستفيد دون مراجعة وتقييم موقف المستفيد من قبل الثاني، عوضا عن اعتماد الثاني على الأول في عدده حالات عدم وفاء المستفيد بالتزاماته تجاه الأول عوضا عن عدم انتظام في هذا الوفاء طبقا للجدول الزمني ذات العلاقة.

وحالياً، تقوم الشركة المصرية للاستعلام الائتماني والتي تعرف لدى الكثيرين باسم (أي–إسوكر I-Score) بتلك المهمة ليس على مستوى التمويل متناهي الصغر فقط، وإنما لكافة العمليات منح الائتمان بجمهورية مصر العربية، عبر مجموعة من الخدمات أهمها التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية، التقرير الائتماني، السجل المصري للضمانات المنقولة، خدمة الربط مع مصلحة الأحوال المدنية، الإفلاس (إتاحة المعلومات التاريخية لحالات الإفلاس خلال الخمسة عشر عامًا الاخيرة).

5- **الجهات الرقابية والتنظيمية:** تخضع انشطة التمويل متناهي الصغر إلى مجموعة من الاجراءات الرقابية والتنظيمية، تشمل ثلاث جهات رئيسة هي: الهيئة العامة للرقابة المالية، والبنك المركزي المصري، ووزارة التضامن الاجتماعي. وإن تباينت الأدوار والمهام بين الجهات الثلاث إلا أن الهيئة العامة للرقابة المالية تخضع لمظلتها الرقابية كافة المؤسسات التي تقدم ذلك النمط من التمويل عدا المؤسسات المصرفية فقط حيث تكون خاضعة لمظلة البنك المركزي المصري.

6- **الأطراف المشاركة في تنمية المشروعات المتناهية الصغر (كالجهات حكومية والمجلس واللجان القومية):** تنمية المشروعات متناهية الصغر تعني تلك الجهود والبرامج التي تقدم المساعدة من خلال تقديم خدمات مالية وغير مالية قد تتضمن واحده أو أكثر من الخدمات تشمل القروض صغيرة الحجم، توفير التدريب المناسب لأصحاب المشاريع حول كيفية إدارتها وكيفية مواجهة مخاطر التمويل، دراسة الأسواق والمنتجات. حيث يتطلب تطوير وتنمية المشروعات متناهية الصغر تضافر جهود العديد من الأطراف لتحقيق هذه التنمية، فهناك عدد من مؤسسات الحكومية وللأكاديمية التي تشارك في قطاع التمويل متناهي الصغر تشمل الوزارات والهيئات (**وزارة التموين والتجارة الداخلية:** مشروع جمعيتي لإنشاء مجمعات صغيرة جديدة - مشروعات السيارات المبردة 5 طن لنقل وتجارة المواد الغذائية؛ **وزارة البيئة:** مشروعات جمع وكبس قش الأرز - تطوير مكامير الفحم البدائية- الطاقة الجديدة والمتجددة - وحدات إنتاج الغاز الحيوي البيو جاز؛ **وزارة الشباب والرياضة:** تمويل المشروعات الصغيرة بنظام الامتياز التجاري بمراكز الشباب بمحافظات الجمهورية - مشروعات صيانة مراكز الشباب؛ **وزارة الإسكان والمر افق والمجتمعات العمر انية:** مشروعات لتأهيل منازل الأسر الأولى بالرعاية في المحافظات الأكثر فقرًا، **وزارة الصحة والسكان:** مشروعات في مجال العناية بصحة الأم والطفل، وزارة التنمية المحلية: برنامج "مشروعك" - مشروعات البنية الأساسية والتنمية والمجتمعية؛ **وزارة القوى العاملة:** نماذج مشروعات منظمة للشباب - تأهيل طلبة المدارس الثانوية الفنية لسوق العمل؛ **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني:** ربط التعليم الفني والتدريب المهني بالتنمية الصناعية - تحسين مستويات المهارة للعمالة المصرية؛ إلى جانب من **وزارة الدولة للإنتاج الحربى؛ وزارة الموارد المائية والري؛ وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج؛ وزارة التضامن الاجتماعي).**

إلى جانب المؤسسات الحكومية هناك عدد من المجالس القومية منها **المجلس القومي للمرأة**، واللجان الوطنية **كاللجنة الوطنية التنسيقية لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية** بالإضافة إلى العديد من **مؤسسات التعليم العالي** كالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والتي تقدم العديد من الأنشطة الداعمة للمستفيدين الحالين أو المحتملين من التمويل متناهي الصغر خاصة في مجال الاستشارات المالية والفنية والتسويقية، عوضا عن عمليات التدريب وعقد ورش العمل. فضلا عن الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، والذي تأسس بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (2) لسنة2015 تنفيذًا للقانون رقم (141) لسنة 2014.

قياس اتجاهات الأطراف ذات العلاقة عبر المقابلات الشخصية

قام الباحثان بعقد عدد من المقابلات الشخصية المتعمقة مع أعضاء الجهات المانحة للتمويل متناهي الصغر، والجدول (7) يوضح الجهات التي ينتمى لها مفردات المقابلة الشخصية. وقد شملت محاور المقابلة على عدد من الأسئلة المفتوحة،

والتي تناولت وعي العاملين بجهات منح التمويل متناهي الصغر بأهمية دورهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الآثار السلبية لعدم عدالة توزيع الدخل؛ إلى جانب تناول أهم الممارسات التي يتسم بها هذا النمط من التمويل، وأخيرا أهم معوقات وسبل دعم عمليات منح التمويل متناهي الصغر، وقد خلص إلى النتائج التالية:

جدول رقم (7)
جهات منح التمويل متناهي الصغر التي يتنمى اليها مفردات المقابلة الشخصية

م	الجهات	م	الجهات
1	تساهيل للتمويل متناهي الصغر	8	جمعية المستقبل للتمويل الأصغر
2	جمعية سيدات أعمال المستقبل	9	الجمعية المصرية للتنمية بفرشوط
3	جمعية الصعيد للتعليم والتنمية	10	جمعية نهوض وتنمية المرأة
4	الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية	11	هيئة الرقابة المالية
5	جمعية المبادرة	12	جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
6	تمويلي للمشروعات متناهية الصغر	13	مستفيدين حاليين من التمويل متناهي الصغر
7	أمان للتمويل متناهي الصغر	14	راغبين في الحصول على تمويل متناهي الصغر

1- **تجنب المستفيدين للعمليات الدفع غير النقدي:** إفادة الكثير من جهات منح الائتمان أن هناك بعض المعوقات أمام انتشار المدفوعات غير النقدية بين المستفيدين من التمويل متناهي الصغر، وأهمها ضعف الثقافة المالية لدى العميل والتي تتجلى في صعوبة التعامل مع أجهزة الصراف الآلي. خاصة أن معظم العملاء في مناطق ريفية غير قادرين على القراءة والكتابة، بالإضافة إلى عدم اقتناع المستفيدين بأهمية التبادل والتحصيل الآلي، ورؤيتهم بأن هذا التطور سيصاحبها فرض رسوم جديدة، حتى لو بدا لهم أن الخدمة مجانية.

ويشر البعض إلى مبررات عدم انتشار ثقافة الدفع غير النقدي بين المستفيدين، وهي أن المستوى التعليمي المنخفض للمستفيد قد يقلل من فرص استخدام بعض الأدوات الإلكترونية الجديدة بما في ذلك أجهزة الصرف الآلي، إلى جانب عدم وضوح آليات ربط الأنظمة الإلكترونية لجهات منح التمويل الأصغر ونظيراتها بشركات الدفع الإلكتروني، حيث لم تكن هذه الآليات والإجراءات غير واضحة. قبل التعاقد وبعد ذلك بدا أنه يتطلب تدخل أطراف خارجية أخرى ومن ثم تتكبد تكلفة مالية جديدة، بالإضافة إلى صعوبة التواصل مع الأطراف المعنية بتقنية المعلومات في شركات الدفع الإلكتروني للاستعلام أو توضيح ما هو مطلوب، وعدم التزامهم بإنهاء العقود في الوقت المناسب لبدء التنفيذ. ولفتت العديد من الجمعيات، إلى أن عدم وجود أجهزة الصراف الآلي في القرى والمناطق النائية يعيق إمكانية الاعتماد عليها.

2- **انتشار خدمات الدفع غير النقدي التي تقضي على وجود وسطاء التمويل متناهي الصغر:** أشار العديد من أعضاء جهات التمويل متناهي الصغر إلى أهمية انتشار خدمات المدفوعات غير النقدية، مما يقضي على وجود الوسطاء في صناعة التمويل الأصغر، حيث أن أبرز تحديات انتشار خدمات المدفوعات غير النقدية تتجلى في صعوبة توافق وربط الأنظمة التكنولوجية لشركات الدفع الإلكتروني ببرامج القروض في السوق، مما يعكس الفجوة الفنية في البنية التحتية التكنولوجية الأساسية في سوق التمويل الأصغر.

3- **تباين الرؤى بين شركات التكنولوجيا المالية والجهات المرخصة من وزارة التضامن الاجتماعي:** أفاد أعضاء الجمعيات الأهلية أنه من أكبر المعوقات التي تحد من فرص انتشار المدفوعات غير النقدية أن شركات الدفع الإلكتروني ونظيراتها من مشغلي الهاتف المحمول ليس لديهم رؤية واضحة للعمل مع الجمعيات. وعدم وجود وسائل اتصال سريعة وواضحة لهذه الشركات، وأن معظم شركات الدفع تشارك الشبكة الإلكترونية في مجموعة شركات لها فروع للتمويل الأصغر، وبالتالي فهي مؤشر يعكس تضارب المصالح، وكذلك قلة خبرة الجمعيات في التعامل مع الآليات الجديدة وبالتالي غياب لغة التفاهم والأهداف الموحدة.

أضاف البعض إلى أن بعض الجمعيات تعاني من تجارب سيئة تراكمية مع شركات الهاتف المحمول، خاصة بسبب ضعف خدمة الإنترنت وشبكة الهاتف في القرى، وأن التعامل بالمحافظ الإلكترونية يتطلب الذهاب إلى مراكز الخدمة، خاصة عند سحب قيمة القرض. مما يقلل من مزايا استخدامها، مؤكدا أهمية التوسع في نشر الدعاية والإعلان لزيادة الوعي بفوائد الدفع غير النقدي.

4- **ضرورة تبنى آليات تواصل مبتكرة مع المستفيدين المستهدفين من جانب جهات منح التمويل.** أشار العديد من أعضاء الجهات المانحة للتمويل على ضرورة أن تبحث جهات التمويل عن آليات تواصل جديدة مع العملاء،

خاصة أن استخدام المدفوعات غير النقدية قد يعيق التواصل المباشر مع العملاء، موضحة أن الاتصال المباشر مع المستفيدين قد حافظ على الأداء جيد لسنوات عديدة.

5- **دعم كفاءة نظم الاستعلام الائتمانى:** اشار العديد من مديرى حسابات المستفيدين إلى وجود العديد من الصعوبات خاصة فيما يتعلق بعمليات الاستعلام الائتمانى، فعاده ما يكون هناك تأخير في البيانات المحدثة عوضا عن عدم إيضاح سبب سلبية العميل، مما يحد من عمليات منح التمويل.

قياس اتجاهات الأطراف ذات العلاقة عبر قائمة استقصاء:

فى ضوء ما قام به الباحثان من قياس لاتجاهات الأطراف ذات العلاقة بعمليات التمويل متناهي الصغر في بيئة الأعمال المصرية، تم تصميم قائمة استقصاء لقياس اتجاهات عينة أوسع من مفردات عينة البحث نحو ممارسات التمويل متناهي الصغر التي شملت على اربع مجموعات:

1- جانب الطلب (المستفيدين الحاليين والمتقدمين للحصول على التمويل)
2- جانب العرض (العاملين بالجهات المانحة للتمويل)
3- جهات رقابية وتنظيمية (هيئة الرقابة المالية/جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر)
4- الجهات الداعمة (شركات الاستعلام الائتمانى/المنظمات المحلية والدولية)

حيث شملت أبعاد قائمة الاستقاء على محورين هما معوقات التمويل متناهي الصغر، واتجاهات تطوير هذا النمط من التمويل، يتم تحديد حجم العينة البحث وفق فرضية المجتمع غير المحدود نظرا لعدم وجود سجل لكافة المستفيدين المستهدفين كما هو الحال للمستهدفين الحاليين وفقًا للقانون الموضح في المعادلة رقم (1).

$$n_1 = \frac{Z^2 PQ}{D^2}$$ معادلة رقم (1)

حيث:

- n_1 : حجم العينة للمجتمع غير المحدود.
- Z: القيمة الجدولية تحت منحنى التوزيع الطبيعي وتساوي 1,96.
- P: نسبة عدد المفردات التي تتوافر فيها الخاصية أو الخصائص موضوع الاختبار ويمكن افتراض p = 50% للحصول علي أكبر حجم للعينة.
- Q: نسبة عدد المفردات التي لا تتوافر فيها الخاصية أو الخصائص موضوع الاختبار وهى مكمل الوزن النسبي50%.
- D: درجة الخطأ المسموح به تساوي 5%.

بتطبيق القانون كما هو بالمعادلة رقم (2) يكون حجم عينة الدراسة في ظل فرضية المجتمع غير المحدود هي 384 مفردة.

$$n_1 = \frac{[(0.5) \times (0.5) \times (1.96)^2}{(0.05)^2} = 384.16$$ معادلة رقم (2)

وقد قام الباحثان بتوزيع قائمة الاستقصاء اعتماد على اسلوب وجه لوجه إلى جانب القوائم الاستقصاء الالكتروني عبر الشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وفي ضوء مراجعة قوائم الاستقصاء المستلمة من مفردات العينة، بغرض التأكد من صلاحيتها لإدخال عمليات التحليل الإحصائي، يمكن استعراض معالم توزيع القوائم من خلال الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

أسلوب تجميع قوائم الاستقصاء وصلاحيتها للتحليل الاحصائى

البيان	القوائم تم الحصول عليها وجه لوجه	القوائم تم الحصول عليها عبر الانترنت	إجمالي القوائم المستلمة	القوائم المستبعدة	القوائم الصالحة للتحليل
العدد	167	254	421	35	386
النسبة	39,67	60,33	100	8,31	91,69

وقد تبنى البحث استخدام معامل (ألفا كرونباخ) Cronbach's alpha، لقياس مدى الاعتمادية على نتائج

التحليل الإحصائي الاستدلالي الناتج من البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من مفردات عينة البحث والبالغة 386 قائمة.

ومن خلال اختبار قائمة الاستقصاء التي شملت على أربع محاور للقياس، الأول تناول المعوقات والثاني تناول اتجاهات التطوير ممارسات التمويل متناهي الصغر أما الثالث آليات الحد من الفجوات الائتمانية في جانب الطلب وأخيرا الرابع تناول آليات الحد من الفجوات الائتمانية في جانب العرض، وقد سجل معامل (ألفا كرونباخ) Cronbach's Alpha قيمة مقدره هي (0,8831)، وبذلك يشير إلى صلاحية تعميم النتائج على مجتمع البحث، حيث أن معدل ثبات النتائج هو (%88,31).

الاختبار الاستدلالي للفرض السابع:

شملت معوقات التي تناولتها قائمة الاستقصاء على:

- المعوق الأول: انخفاض الوعي المالي لعملاء الحالين والمستهدفين.
- المعوق الثاني: انخفاض مستوى التعليم.
- المعوق الثالث: انخفاض مستوى قبول التكنولوجيا المالية ونظم الدفع غير النقدي.
- المعوق الرابع: عدم توظيف اموال التمويل متناهي الصغر في الغرض المخصص له.
- المعوق الخامس: تباين ممارسات منح التمويل متناهي الصغر في ضوء تباين جهة المنح.
- المعوق السادس: ارتفاع معدلات الفوائد الحقيقية المحتسبة على التمويل الممنوح التمويل متناهي الصغر.
- المعوق السابع: ضعف الأوراق الثبوتية للمستفيدين المحتملين من التمويل متناهي الصغر.

ومن خلال استخدام اختبار الفرق بين متوسط أكثر من عينتين مستقلتين باستخدام اختبار فريدمان Friedman Test خلص الباحثان إلى المخرجات بالجدول رقم (9)

جدول رقم (9)
مخرجات اختبار الفرض الاستدلالي السابع
Test Statistics[a]

N	386
Chi-Square	2223.555
df	6
Asymp. Sig.	0.000

a. Friedman Test

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

من خلال مخرجات التحليل الاستدلالي للفرض السابع يجد الباحثان ان قيمة معامل كا^2 المحسوبة هي (2223,555)، حيث تعد هذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (1%) عند درجات حرية (6)، وبذلك يتم رفض صياغة الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بـ

لا يوجد اختلاف معنوي لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو أهمية معوقات التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية.

ومن خلال التحليل الوصفي للبيانات، يمكن تحديد اتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو أهمية تلك المعوقات عبر الشكل رقم (20).

يبين الشكل رقم (20) تباين معدلات الأهمية حيث سجل المعوق الأول "انخفاض الوعي المالي لعملاء الحالين والمستهدفين" أكبر أهمية من وجه نظر مفردات عينة الدراسة مقابل المعوق الثالث "انخفاض مستوى قبول التكنولوجيا المالية ونظم الدفع غير النقدى" الذي سجل أقل أهمية من ذات المفردات.

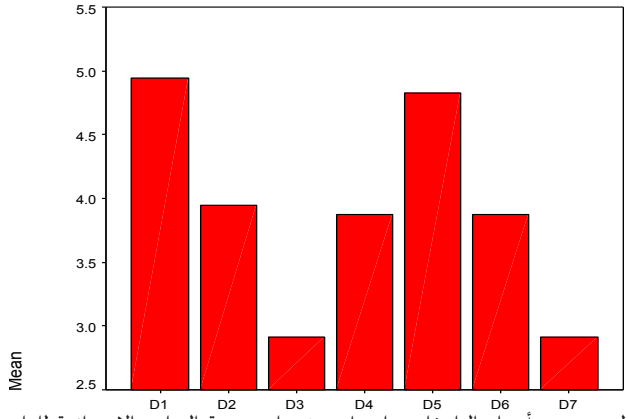

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

شكل رقم (20) الأهمية النسبية لمعوقات التمويل متناهي الصغر بجمهورية مصر العربية

الاختبار الاستدلالي للفرض الثامن

شملت معوقات التي تناولتها قائمة الاستقصاء على معوقات ترتبط بكل من تبنى ادوات التكنولوجيا المالية في نشر خدمات التمويل متناهي الصغر (المجموعة الأولى)، تدريب اخصائى التمويل

متناهي الصغر(المجموعة الثانية)، تقديم برامج تمويل تفضيلية لفئات المستهدفة (المجموعة الثالثه)، تطوير الإطار التشريعي للتمويل متناهي الصغر(المجموعة الرابعة)، وأخيرًا تطوير الإطار التنظيمي والرقابي للتمويل متناهي الصغر(المجموعة الخامسة)، ومن خلال استخدام اختبار الفرق بين متوسط أكثر من عينتين باستخدام اختبار فريدمان Friedman Test خلص الباحثان إلى المخرجات التالية

جدول رقم (10)
مخرجات اختبار الفرض الاستدلالي الثامن
Test Statistics[a]

N	386
Chi-Square	1006.933
df	4
Asymp. Sig.	0.000

a. Friedman Test

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

من خلال مخرجات التحليل الاستدلالي للفرض الثامن يجد الباحثان ان قيمة معامل كا^2 المحسوبة هي (1006,933)، حيث تعد هذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (1%) عند درجات حرية (4)، وبذلك يتم رفض صياغة الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بـ

يوجد اختلاف معنوي لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو أهمية اتجاهات تطوير ممارسات التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية.

ومن خلال التحليل الوصفى للبيانات، يمكن تحديد اتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو أهمية تلك الاتجاهات عبر الشكل رقم (21).

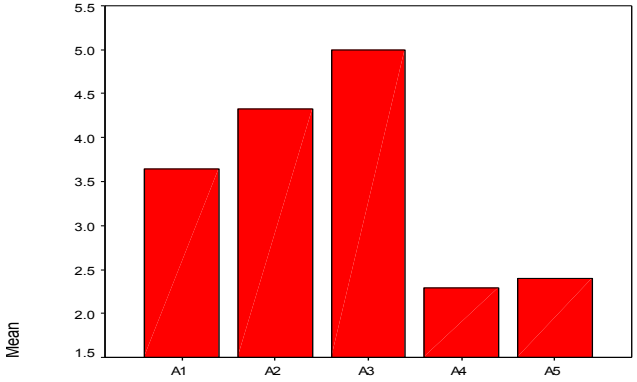

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

شكل رقم (21) الأهمية النسبية لاتجاهات تطوير التمويل متناهي الصغر بجمهورية مصر العربية

يبين الشكل رقم (21)، إلى تباين معدلات الأهمية حيث سجل الاتجاه الثالث "تقديم برامج تمويل تفضيلية لفئات المستهدفة" أكبر أهمية من وجه نظر مفردات عينة الدراسة مقابل الاتجاه الرابع "تطوير الإطار التشريعى للتمويل متناهي الصغر" الذي سجل أقل أهمية من ذات المفردات.

الاختبار الاستدلالي للفرض التاسع

شملت آليات الحد من الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر التي تناولتها قائمة الاستقصاء على كل من تقديم برامج التفضيلية لفئات طبقاً لنوع الجنس (الآلية الأولى)، تقديم برامج التفضيلية لفئات طبقاً لنوع النشاط (الآلية الثانية)، تقديم برامج التفضيلية لفئات طبقاً لنمط التمويل الممنوح (الآلية الثالثة)، ومن خلال استخدام اختبار الفرق بين متوسط أكثر من عينتين باستخدام اختبار فريدمان Friedman Test خلص الباحثان إلى المخرجات بالجدول رقم (11)

جدول رقم (11)
مخرجات اختبار الفرض الاستدلالي التاسع
Test Statistics[a]

N	386
Chi-Square	0.400
df	2
Asymp. Sig.	0.819

a. Friedman Test

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

من خلال مخرجات التحليل الاستدلالي للفرض التاسع يجد الباحثان ان قيمة معامل كا^2 المحسوبة هي (0,4)، حيث تعد هذه القيمة معنوية عند مستوى غير معنوية (5%) عند درجات حرية (2)، وبذلك يتم قبول صياغة فرض العدم وقبول القائل بـ

لا يوجد اختلاف معنوي لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو آليات الحد من الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب في جمهورية مصر العربية.

الاختبار الاستدلالي للفرض العاشر

شملت آليات الحد من الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر التي تناولتها قائمة الاستقصاء ثلاث اليات، ومن خلال استخدام اختبار الفرق بين متوسط أكثر من عينتين باستخدام اختبار فريدمان Friedman Test خلص الباحثان إلى المخرجات بالجدول رقم (12)

من خلال مخرجات التحليل الاستدلالي للفرض العاشر يجد الباحثان ان قيمة معامل كا^2 المحسوبة هي (282)، حيث تعد هذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (1%) عند درجات حرية (2)، وبذلك يتم رفض صياغة الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بـ

يوجد اختلاف معنوي لاتجاهات أطراف ذات العلاقة نحو آليات الحد من الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية.

من خلال التحليل الوصفى للبيانات، يمكن تحديد اتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو أهمية تلك الآليات عبر شكل (22).

يبين الشكل رقم (22)، إلى تباين معدلات الأهمية حيث سجل الآلية الثالثه «تقديم برامج تأمينية تتلاءم مع طبيعة تمويل المشروعات متناهية الصغر» أكبر أهمية من وجه نظر مفردات عينة الدراسة مقابل الآلية الأولى «تقديم برامج تمويلية تفضيلية للجهات المانحة» الذي سجل أقل أهمية من ذات المفردات.

جدول رقم (12)
مخرجات اختبار الفرض الاستدلالي العاشر
Test Statistics[a]

N	386
Chi-Square	282.000
df	2
Asymp. Sig.	0.000

a. Friedman Test

المصدر: من أعداد الباحثان بناء على مخرجات حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss

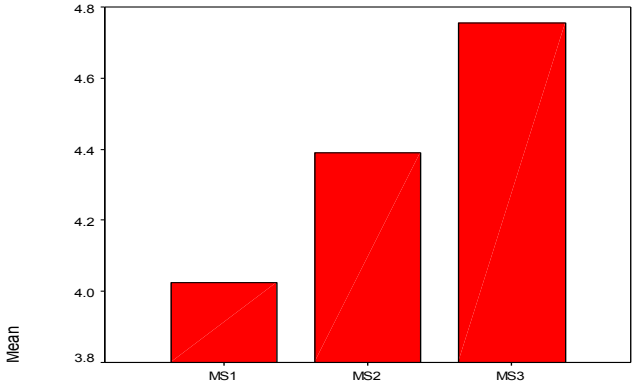

شكل رقم (22) الأهمية النسبية آليات الحد من الفجوة الائتمانية التمويل متناهي الصغر لجانب العرض بجمهورية مصر العربية

النتائج والتوصيات

النتائج

يمكن للباحثين تصنيف النتائج إلى المجموعات التالية:

أ- **نتائج على مستوى تحليل الاطار الفكرى:**

1- كانت بداية التمويل متناهي الصغر، بداية غير منظمة، حيث كانت الرياده في هذا الأمر إلى الجمعيات الأهلية، لحد من ممارسات المرابين، وفي ظل انتشار هذا النمط من التمويل إلى جانب الحاجة إلى آليات مالية غير تقليدية لمحاربة الفقر ولتحقيق التنمية الاقتصادية كان الاتجاه نحو تنظيم هذه الممارسات، والتي لاقت اهتمام متزايد من جانب جهات مالية هادفة للربح، وهو الأمر الذي جعل هذا النمط من التمويل يشهد مزاحمة من جانب الجهات الهادفة للربح للجهات غير الهادفة للربح في ضوء ارتفاع الجاذبية الاستثمارية لهذه الممارسات في ضوء ارتفاع عوائدها مع تدنى مخاطرها في ظل مستويات التنويع المرتفعة للائتمان الممنوح، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور نموذجى للأعمال لجهات المقدمة لهذا النمط من التمويل.

2- يعد التمويل متناهي الصغر أحد الأساليب المالية التي يتم تنظيمها وتدعيمها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية منها، تدنية الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومحاربة الفقر، والمساهمة وتعظيم معدلات عدالة توزيع الدخل، وتحقيق الشمول المالي، وجذب الفراد والمشروعات لدخول في مظلة الاقتصاد الرسمى، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ب- **نتائج على مستوى تحليل اطار التطبيقى (التحليل الكمى للبيانات الائتمان):**

1- هناك تباين في خصائص منح التمويل متناهي الصغر بين الجهات المانحة سواء الجمعيات الأهلية بفئاتها الثلاثة (أ-ب-ج) وشركات التمويل متناهي الصغر إلى جانب الوحدات المصرفية في العديد من الجوانب منها الفئات المستهدفة، أسلوب الاستعلام والتقييم الائتمانى للمستفيد المحتمل، وحدود التمويل المتاح، ومعايير منح التمويل، ونمط سداد التمويل، ومتابعة الائتمان (انظر ملحق رقم1: المسح المستندي لبعض الجهات المانحة للتمويل متناهي الصغر).

2- يشهد جانب عرض تمويل على المشروعات متناهية الصغر العدي من الفجوات الائتمانية على الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر بجمهورية مصر العربية طبقا لجهات المانحة للتمويل سواء الجمعيات الأهلية بفئاتها

الثلاثة (أ-ب-ج) إلى جانب شركات التمويل متناهي الصغر، وذلك مقاسًا من خلال أعداد المستفيدين، وأرصدة الائتمان الممنوحة، ومتوسط نصيب المستفيد من الائتمان الممنوح.

3- يشهد جانب الطلب على تمويل المشروعات متناهية الصغر العدي من الفجوات الائتمانية على الفجوة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر بجمهورية مصر العربية طبقا لقطاع المستفيد من هذا الائتمان من القطاع التجاري والزراعي والانتاج الزراعي وأخيرا الانتاج الصناعي، وذلك مقاسًا من خلال أعداد المستفيدين، وأرصدة الائتمان الممنوحة، ومتوسط نصيب المستفيد من الائتمان الممنوح.

ج- **نتائج على مستوى تحليل الإطار الميدانى (تحليل المقابلات الشخصية وقوائم الاستقصاء):**

1- هناك ضعف للثقافة المالية لدى المستفيدين الحاليين والمستهدفين من منح التمويل لمشروعات متناهية الصغر ومن صورها صعوبة التعامل مع أجهزة الصراف الآلي، والمحافظ الالكترونية مما يحد من اتجاهات تطوير بالاعتماد على أدوات التكنولوجيا المالية Fintech (انظر الاشتراطات في ملحق رقم 3)، في ظل تجنب المستفيدين للعمليات الدفع غير النقدي.

2- انتشار خدمات الدفع غير النقدي يساهم في القضاء على وجود وسطاء التمويل متناهي الصغر، ويمكن للباحثين الإضافة إلى ذلك الانعكاسات الإيجابية لانتشار خدمات الدفع غير النقدي على التكلفة التشغيلية للجهات المانحة، إلى جانب ارتفاع مستوى رضا المستفيدين الحاليين والمستهدفين من منح التمويل لمشروعات متناهية الصغر في ضوء ارتفاع مستوى إتاحة الخدمة (24 ساعة/7 ايام في الأسبوع).

3- أن الاعتماد على أدوات التكنولوجيا المالية ليس بالأمر اليسير، حيث تواجه معوقات ناتجة من تباين الرؤى بين شركات التكنولوجيا المالية والجهات المرخصة من وزارة التضامن الاجتماعي، وذلك على عكس الحال مع شركات التمويل المرخصة من قبل هيئة الرقابة المالية.

4- هناك تباين في اتجاهات الأطراف ذات العلاقة نحو المعوقات التي تواجه عمليات منح التمويل لمشروعات متناهية الصغر، ويمكن إيجاز أهم ثلاث معوقات مرتبة من الأكثر أهمية طبقا لوجه نظر مفردات عينة البحث على النحو التالي: انخفاض الوعي المالي للمستفيدين الحالين والمستهدفين، انخفاض مستوى التعليم للمستفيدين الحالين والمستهدفين، إلى جانب تباين ممارسات منح التمويل متناهي الصغر في ضوء تباين جهة المنح.

5- هناك تباين في اتجاهات الأطراف ذات العلاقة نحو محاور تطوير عمليات منح التمويل لمشروعات متناهية الصغر، ويمكن إيجاز أهم ثلاث اتجاهات مرتبة من الأكثر أهمية طبقا لوجه نظر مفردات عينة البحث على النحو التالي: تقديم برامج تمويل تفضيلية لفئات المستهدفة، تدريب أخصائي التمويل متناهي الصغر. إلى جانب تبني ادوات التكنولوجيا المالية في نشر خدمات التمويل متناهي الصغر.

6- هناك اتفاق في اتجاهات الأطراف ذات العلاقة نحو آليات الحد من الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب الطلب في جمهورية مصر العربية. ويمكن إيجاز أهم ثلاثة اتجاهات مرتبة من الأكثر أهمية طبقًا لوجه نظر مفردات عينة البحث على النحو التالي: تقديم برامج التفضيلية لفئات طبقًا لنوع الجنس، لنوع النشاط، إلى جانب نمط التمويل الممنوح.

7- هناك تباين في اتجاهات الأطراف ذات العلاقة نحو آليات الحد من الفجوة الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر من جانب العرض في جمهورية مصر العربية. ويمكن إيجاز أهم ثلاثة اتجاهات مرتبة من الأكثر أهمية طبقًا لوجه نظر مفردات عينة البحث على النحو التالي: تقديم برامج تأمينية تتلاءم مع طبيعة تمويل المشروعات متناهية الصغر، تقديم حوافز غير تمويلية للجهات المانحة، إلى جانب تقديم برامج تمويلية تفضيلية للجهات المانحة.

التوصيات

فى ضوء ما توصل إليه الباحثان من نتائج تشير إلى تعدد الفجوات الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر، الحد من الفجوة الائتمانية في جانب الطلب يجب ان تعمل السلطات النقدية، وعلى الأخص البنك المركزي المصري، هيئة الرقابة المالية، إلى جانب السلطات المالية وعلى الأخص مصلحة الضرائب المصرية، إلى جانب الهيئات الحكومية غير المالية كهيئة التنمية الصناعية الهيئات الغير الحكومية كالجمعيات الأهلية واخيرا الجمعيات المهنية واتحادات العمال

العمل على توفير برامج تمويل تفضيلية طبقا لجنس المستفيد (تقديم برامج تفضيلية للمرأة) طبقا للقطاع (تقديم برامج تفضيلية لإنتاج الصناعي والزراعى)، طبقا لنوع الجهة المانحة للتمويل (تقديم برامج تفضيلية لمنح الائتمان للجمعيات الأهلية خاصة من الفئة ج) وذلك في صور أرصدة ائتمان متاحة، معدلات عائد منخفضة على التمويل الممنوح، مزايا ضريبية لمشروعات الجديدة وعمليات التوسع وتوفيق الأوضاع، بالإضافة إلى تسهيل منح التراخيص خاصة لمشروعات الانتاج الصناعي، لذلك يقترح الباحثان الخطة التنفيذية التالية:

جدول رقم (13)

الخطة التنفيذية للتغلب على الفجوات الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر

م	بيان المرحلة	الجهات المسؤولة	الأطراف ذات العلاقة	آلية التنفيذ	مؤشرات النجاح	النطاق الزمني
1	دراسة حالة ممارسات التمويل المتناهي الصغر	وزارة المالية، وزارة التضامن، هيئة الرقابة المالية، البنك المركزي المصري	وزارة التضامن، الوحدات المصرفية، جهاز تنمية المشروعات، الجمعيات الأهلية، شركات التمويل متناهي الصغر، التنظيمات المهنية، المستفيدين من التمويل متناهي الصغر.	ورش عمل لتحديد أهم المعوقات التي تواجه ممارسات التمويل متناهي الصغر	اصدار وثيقة تتضمن تحليل للممارسات الادارية والمالية والرقابية الخاصة بممارسات التمويل متناهي الصغر، وتقديم اقتراحات لتطوير الاطار التشريعي والتنظيمي والرقابي ذات العلاقة	3 شهور
2	مراجعة التجارب الدولية من الدول المتقاربة مع الحالة المصرية	وزارة المالية، وزارة التضامن، هيئة الرقابة المالية، البنك المركزي المصري	متخصصين المهنين بجانب اساتذة الجامعات من ذوى التخصص	مراجعة التجارب الدولية في الصين، الهند، البرازيل، إندونيسيا، ماليزيا، رومانيا، بنجلادش، فيتنام	اصدار وثيقة تتضمن الممارسات الرائدة في مجال التمويل متناهي الصغر ذات العلاقة	3 شهور
3	تقديم حوافز للمشروعات متناهية الصغر والجهات المانحة	وزارة المالية، وزارة التضامن، هيئة الرقابة المالية، البنك المركزي المصري، جهاز تنمية المشروعات	وزارة التضامن، الوحدات المصرفية، جهاز تنمية المشروعات، الجمعيات الأهلية، شركات التمويل متناهي الصغر، التنظيمات المهنية، المستفيدين من التمويل متناهي الصغر.	تشكيل لجان قانونية من وزارة المالية، وزارة التضامن، هيئة الرقابة المالية، البنك المركزي المصري، جهاز تنمية المشروعات	تقديم اقتراحات حوافز للمشروعات متناهية الصغر والجهات المانحة تتعلق بالجوانب الضريبية للمشرعات متلقية للتمويل إلى جانب وضوابط ومعدلات العائد على الائتمان المقدم لجهات المانحة للتمويل	3 شهور
4	تطوير الاطار التشريعي	هيئة الرقابة المالية – البنك المركزي المصري – وزارة التضامن	الوحدات المصرفية، الجمعيات الأهلية، شركات التمويل متناهي الصغر، التنظيمات المهنية، المستفيدين من التمويل متناهي الصغر.	تحويل اقتراحات تطوير ممارسات التمويل متناهي الصغر إلى قوانين مقترحات واللوائح تنفيذية وقرارات تنظيمية	تعديل قانون تمويل المشرعات متناهية الصغر ولائحته التنفيذية، والقرارات التنظيمية ذات العلاقة	6 شهور
5	تطوير الاطار التنظيمي والرقابي	هيئة الرقابة المالية – البنك المركزي المصري – جهاز تنمية المشروعات	وزارة التضامن، الوحدات المصرفية، الجمعيات الأهلية، شركات التمويل متناهي الصغر، التنظيمات المهنية، المستفيدين من التمويل متناهي الصغر.	تحويل اقتراحات تطوير ممارسات التمويل متناهي الصغر قرارات تنظيمية	اصدار القرارات التنظيمية الجديدة	3 شهور
6	تطوير مهارات العاملين بجهات منح التمويل متناهي الصغر	التنظيميات المهنية بالعاملين بجهات المنح التمويل متناهي الصغر	الوحدات المصرفية، شركات التمويل متناهي الصغر، الجمعيات الأهلي	دورات تدريبية	عدد المجتزين الدورات التدريبية من خلال اختبارات تحريرية وميدانية	3 شهور
7	تقييم فعالية اليات المطبقة في الحد من الفجوات الائتمانية للمشروعات متناهية الصغر	وزارة المالية، وزارة التضامن، هيئة الرقابة المالية، البنك المركزي المصري	وزارة التضامن، الوحدات المصرفية، جهاز تنمية المشروعات، الجمعيات الأهلية، شركات التمويل متناهي الصغر، التنظيمات المهنية، المستفيدين من التمويل متناهي الصغر.	تشكل لجنة لمراجعة نتائج تطبيق الاليات الجديدة خاصة ما يتعلق بالحوافز الضريبية والتمويلية	اعداد مقترح بالخطط التصحيحية في ضوء الممارسات التمويل متناهي الصغر	24 شهر

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو العز، نهلة أحمد. (2020). «تقييم أداء القطاع المالي في أفريقيا»، ***مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية***، مج 21، ع 83، 29-56.
- انيل، خاندويلا. (2007). «استراتيجية الهند في التمويل الأصغر للتنمية»، ***مجلة الاقتصاد والسياسة***، مج 62، ع 13، 1127-1130.
- بنك التنمية الآسيوي ADB . (2003). ***التمويل من أجل الفقراء: استراتيجية التنمية من خلال التمويل الأصغر***، ورقة عمل. بنك التنمية الآسيوي ADB.
- البنك المركزي المصري، ***التقرير السنوي***، أعداد متفرقة
- بورتيوس، ديفيد؛وهلمز، بريجيت. (2005). «حماية المقترضين في التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء - سيجاب CGAP"، ***مذكرة مناقشة مركَّزة*** رقم 27، ع 27، 1-8.
- الحموري، أميرة. (2017م). «دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية»، ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، الجامعة الإسلامية، مج3، ع254، 25-269.
- راضي، أيمن ؛ وبدران، أحمد. (2017). «تقييم برنامج الخصخصة المصري والأسلوب الامثل لإدارة أصول الدولة»، ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، مج 8، ع 4، 82-106.
- سعيد، بعزيز؛ وطارق، مخلوفي. (2018). «دور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة وبنك البركة الجزائر»، ***مجلة الاقتصاد والقانون***، ع1.
- سيد، هاشمي؛ وريتشارد، روزنبرج. (2006). «تأهيل أشد الناس فقرا لاستخدام التمويل الأصغر: هل تصل برامج التمويل الأصغر للفقراء»، ***مذكرة مناقشة مركزة***، ع 34، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.
- سيد، هاشمي سيد؛ وأودي، مونتسكيو. (2011). «الوصول للفئات الأشد فقرًا: الدروس من نموذج التخرج من الفقر»، ***مذكرة مناقشة مركزة***، ع 99، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2011.
- شوشه، علا نور الدين علي. (2013). «دور المنظمات الدولية في توفير الخدمات غير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر»، ***مجلة البحوث الإدارية***، مج 31, ع 2، 127 – 161.
- صلاح الدين، سهير. (2014). «الخصخصة وآثارها التوزيعية تحليل اجتماعي مع دراسة حالة خصخصة قطاع الأسمنت في مصر»، ***المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة***، مج 11، ع 1، 1-72.
- الصويلح، مي. (2021). «دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت»، ***مجلة البحث العلمى في التربية***، مج22، ع7، 486-503. 22.
- عبد المتعال، مصطفي بهجت. (2001). «الخصخصة :معايير ومحاذير»، ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***، مج 2، ع 147، 1-159.
- علي، عشرى محمد. (2021). «قياس استقلالية البنك المركزي المصري في ضوء الإصلاحات المصرفية المتمثلة في إصدار القانون رقم 194 لسنة 2020»، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، مج 51، ع1، 453-510.
- عناني، وليد فتحي بكر محمد. (2018). «سياسة المعاش المبكر وإهدار القوة البشرية في التصنيع: دراسة حالة لمصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج»، ***مجلة كلية الآداب***، جامعة سوهاج، مج 46، ع2، 299-332.
- مقابله، إيهاب خالد. (2017أ). «البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة»، ***جسر التنمية***، المعهد العربي للتخطيط، مج15، ع132، 6-27.
- مقابله، إيهاب خالد. (2017ب). «برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة»، ***جسر التنمية***، المعهد العربي للتخطيط، ع137، 6-27.
- منير، جينا وائل. (2021). «السياسة العامة الاستثمارية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: تجارب دولية»، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، ع3، 119-139.

- نيمال، فرناند. (2007). «إمكانية حصول العائلات منخفضة الدخل على الخدمات المالية: التجربة الدولية وتدابير التحسين والمستقبل»، بنك التنمية الأسيوي.
- يونس، محمد. (2018). ***التأسيس لمشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي***، ترجمة/ منذر محمود محمد، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Afrane, S. (2002). "Impact Assessment of Microfinance Interventions in Ghana and South Africa: A Synthesis of Major Impacts and Lessons". ***Journal of Microfinance/ESR Review***, 4 (1).
- Ahlin, C. and Jiang N. (2008). "Can Micro-credit Bring Development?", ***Journal of Development Economics***, 86 (1).
- Arner, D.; Barberis, J. and Buckley, R. (2016). "The Emergence of Regtech 2.2. Know Your Customer to Know Your Data", ***Journal of Financial Transformation***, 44, 79-86.
- Banerjee, A.; Chandrasekhar, A. G.; Duflo, E. & Jackson, M. O. (2012). "The Diffusion of Microfinance***", Working Paper***, No. W17743, National Bureau of Economic Research.
- Basargekar, P. (2010). "Measuring Effectiveness of Social Capital in Microfinance: A Case Study of Urban Microfinance Programme in India", ***International Journal of Social Inquiry***, 3 (2), 25-43.
- Brown, J. R.; Kapteyn, A. & Mitchell, O. S. (2016). "Framing and Claiming: How Information Raming Affects Expected Social Security Claiming Behavior", ***Journal of Risk and Insurance***, 83 (1), 139-162.
- De Montesquiou, A., Sheldon, T., DeGiovanni, F., & Hashemi, S. (2014). ***From extreme poverty to sustainable livelihoods: A technical guide to the graduation approach***. CGAP and Ford Foundation. https://www.cgap.org/sites/default/files/graduation_guide_final.pdf.
- Corsi, M.; Botti, F.; Rondinella, T. & Zacchia, G. (2006). "Women and Microfinance in Mediterranean Countries", ***Development***, 49 (2), 67-74.
- Cull, R.; Demirgüç-Kunt, A. & Morduch, J. (2009). "Microfinance Meets The Market*",* ***Journal of Economic Perspectives***, 23 (1), 167-92.
- Cuong & Bigman; David & Van Den Berg; Marrit & Vu, Thieu; Nguyen. (2007). "Impact of Micro-Credit on Poverty and Inequality: The Case of the Vietnam Bank for Social Policies",***Working Paper***, MPRA Paper 54154, University Library of Munich, Germany.
- Hadidi, Hala. (2018). The Impact of Microfinance on Female Empowerment in Egypt. ***المجلة العربية للإدارة***. 38. 263-276. 10.21608/aja.2018.17328.
- Fischer, T., Sriram, M. S., & Harper, M. (2002). Beyond Micro Credit, Putting Development Back Into Micro-Finance.
- Helmy, A. & Wagdi, O. (2019). "Three-Dimensional Analysis of Bank Profit With The Development of Regulatory Restrictions: Evidence From Egypt", ***International Journal of Economics & Finance***, 11 (3).
- Hermes, N. & Lensink, R. (2011). "Microfinance: Its Impact, Outreach and Sustainability". ***World Development***, 39 (6), 875-881.
- Hietalahti, J. & Linden, M. (2006). "Socio-economic Impacts of Microfinance and Repayment Performance: A Case Study of The Small Enterprise Foundation, South Africa", ***Progress in Development Studies***, 6 (3), 201-210.
- Islam, Nazrul. (2009). "Can Microfinance Reduce Economic Insecurity and Poverty? By How Much and How?, DESA, ***Working Paper,*** No. 82. UN

- Jalilian H. and Kirkpatrick C. (2002). "Financial Development and Poverty Reduction in Developing Countries", ***International Journal of Finance & Economics***, 7 (2), 97-108.
- Khandker S. R. (1998). ***Fighting Poverty With Microcredit: Experience in Bangladesh***. New York, Oxford University Press.
- Ledgerwood, Joanna. (1998). ***Microfinance Handbook: An International and Financial Perspective***, World Bank.
- Lerpold, L. (2012). "The Contextualization of A Microfinance Model: From India to South Africa", ***Thunderbird International Business Review***, 54 (1), 117-129.
- Li, Y.; Yang, Y.; Li, G. & Zhao, X. (2020). "Study on Sustainable Development of Microfinance Institutions from the Perspective of Inclusive Finance-based on MFI Data in Countries Along: The Belt and Road", ***Emerging Markets Finance and Trade***, 56 (13), 3205-3216.
- Mader, P. (2013). "Rise and Fall of Microfinance in India: The Andhra Pradesh Crisis in Perspective", ***Strategic Change***, 22 (1-2), 47-66.
- Morduch, J. (1999). "The Microfinance Promise", ***Journal of Economic Literature***, 37 (4), 1569-1614.
- Morduch, J. (2000). "The Microfinance Schism", ***World Development***, 28(4), 617-629.
- N'Guessan, M. N. & Hartarska, V. (2021). "Funding for BOP in Emerging Markets: Organizational Forms and Capital Structures of Microfinance Institutions", ***Research in International Business and Finance***, 58, 101-511.
- Nader, Y. F. (2008). "Microcredit and Socio-Economic: The Wellbeing of Women and Their Families in Cairo", ***Journal of Socioeconomics***, 37, 644-656.
- Nisser, A. H. I. & Ayedh, A. M. A. (2017). "Microfinance and Women's Empowerment in Egypt", ***International Journal of Business and Economic Affairs***, 2 (1).
- Parker J. and Nagarajan G. (2001). ***Can Microfinance Meet The Poor's Needs in Times of Natural Disaster? Microenterprise Best Practices***, Development Alternatives Inc.
- Qamruzzaman, M. & Wei, J. (2019). "Do Financial Inclusion, Stock Market Development Attract Foreign Capital Flows in Developing Economy: A Panel Data Investigation", ***Quantitative Finance and Economics***, 3 (1), 88-108.
- Rashem, M. H. & Abdullah, Y. A. (2018). "Factors Influence the Growth and Penetration of Microfinance Institutions: A Case of Egypt", ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal***, 22, 1-7.
- Rehman, H.; Moazzam, D. A. & Ansari, N. (2020). "Role of Microfinance Institutions in Women Empowerment: A Case Study of Akhuwat", ***Pakistan, South Asian Studies***, 30 (1).
- Sulaiman, M. & Barua, P. (2006). "Targeting the Poorest in Microfinance: Poverty Outreach of BDP Ultra Poor Programme", ***CFPR-TUP Working Paper Series***, No. 13, BRAC.
- Swain, R. B. & Wallentin, F. Y. (2009). "Does Microfinance Empower Women? Evidence from Self-help Groups in India", ***International Review of Applied Economics***, 23 (5), 541-556.
- Wagner, C. & Motileng, B. B. (2019). "A Psychological Study of the Effect of Microfinance on the Self-esteem and Self-efficacy of the Poor in South Africa", ***African Review of Economics and Finance***, 11 (1), 101-141.
- Williams, J. W. (2013). "Regulatory Technologies, Risky Subjects and Financial Boundaries: Governing 'Fraud' in the Financial Markets", ***Accounting, Organizations and Society***, 38 (6-7), 544-558.
- Woller, G. M.; Dunford, C. & Woodworth, W. (1999). "Where to Microfinance", ***International Journal of Economic Development***, 1 (1), 29-64.

- World Bank. (2001). ***World Development Report 2000/2001***. New York, Oxford University Press.
- Yue, X.; Cao, Y.; Duarte, N.; Shao, X. and Manta, O. (2019). "Social and Financial Inclusion Through Nonbanking Institutions: A Model for Rural Romania", ***Journal of Risk and Financial Management***, 12 (4), 1-15.
- Zaman H. (2001). ***Assessing The Poverty and Vulnerability Impact of Micro-Credit in Bangladesh: A Case Study of BRAC***, Background Paper for The WDR 2000/2001.
- Zetzsche, D. A.; Arner, D. W.; Buckley, R. P. and Kaiser-Yücel, A. (2020). "Fintech Toolkit: Smart Regulatory and Market Approaches to Financial Technology Innovation", ***Working Paper***, University of Hong Kong, Faculty of Law, Research Paper No.2020/027.

Credit Gaps for Financing Micro-enterprises: The Arab Republic of Egypt Case

Dr. Osama Wagdi
Division of Business Administration
International Academy for Engineering & Media Science, Egypt
osamawagdi_ta@yahoo.com

Dr. Hatem Albanna
Faculty of Management Sciences
October University for Modern Sciences and Arts, Egypt
hatemalbanna@hotmail.com

ABSTRACT

The study investigated the credit gaps for financing micro-enterprises in the Arab Republic of Egypt, adopting the descriptive analytical approach through a quantitative analysis of both the demand and supply sides of this type of financing, in addition to a qualitative analysis of the attitudes of stakeholders.

The study concluded that according to the quantitative analysis of the credit gaps for financing micro-enterprises during the period 2016-2020, there was a variation in the credit gaps based on the supply side (the three categories of NGOs vs. the microfinance companies), and an addition to the variation in the credit gaps based on the demand side (commercial/agricultural/service/productive), whether at the level of the number of beneficiaries, credit balances, or the average share of one beneficiary at a significant level (1%).

According to qualitative analysis, which included a sample of 386 individuals, based on inferential analysis, concluded that the stakeholders' attitudes towards the importance of microfinance obstacles varied, The same applies to developing microfinance practices.

Finally, mechanisms to reduce the credit gap from the supply side at a significant level (1%). On the other hand, there are similar attitudes towards mechanisms to reduce the credit gap on the demand side. Thus, it becomes clear that there are multiple credit gaps for financing micro-enterprises in the Arab Republic of Egypt.

Keywords: *Micro-finance, Micro-enterprises, Credit Gaps, Arab Republic of Egypt.*